إحياء

النظام الإقليمى العربى



إحياء

النظام الإقليمى العربى

د.أحمد حسن الرشيدى

أستاذ العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٢٠٠١

الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف
وكذا المناقشات ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠٠١

تليفون: ٥٧٢٨١١٦-٥٦٧٩٦٥١-٥٦٨٠٩٩٨
فاكس: ٥٧١١٠٢٠-٥٦٨٠٩٩٨
E.Mail: cprs@cics.feps.eun.eg

المحتويات

مقدمة

يعرض التحليل، فى هذا البحـث، لبعض الأفكـار أو التصـورات الخاصة بإمكانية إحياء المشروع القومى العربي، بما يستجيب ومقتضيـات الواقع العربي الراهن وضرورات التصدى بفعالية للتحديات التى تواجهـه، سواء على المستوى العربي الداخلى أى العربي–العربي أو على المستويين الإقليمي والعالمى.

ويطرح الباحث تصوره لهذا المشروع العربي التكاملى، مركزاً على محاور رئيسية ثلاثة:

المحور الأول، ويتناول التحديد بالمقصود بالمشروع القومى العربي فى هذا الخصوص والمنطلقات الأساسية التى يرى –أى الباحث– وجوب أن تكون ماثلة فى الذهن ونحن نتحدث عن مثل هذا المشروع .

المحور الثانى، يركز على تناول التحديات الرئيسـية التـى تحتـم ضرورة البدء بشكل جدى فى مناقشة التصـورات الممكنـة لبنـاء هـذا المشروع.

المحور الثالث، يعرض للوسائل أو السبل المختلفة التى يتسنى مـن خلالها وضع التصورات المشار إليها بشأن المشـروع المذكـور موضـع التطبيق العملى.

المحور الأول:

المقصود بالمشروع القومى العربي

فى دراسة متميزة له، عـــرف الأســتاذ الســيد يـسّ المشــروع الحضارى، بصفة عامة، بأنه: "تصور لإعادة صياغة مجتمع ما، فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث يجد هـــذا التصــور طريقة إلى التطبيق، وفى إطاره -أى فى إطار هذا المشروع الحضارى- يتم بناء الفرد وفق نسق عقائدى معين، كما تتم إعـــادة صياغـــة المؤسســـات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق النظـــرة الجديـــدة للعالم التى يتبناها المشروع"[1].

والواقع، أن المشروع الحضارى وفقاً لهذا المعنى الذى انتهى إليــه الأستاذ السيد يسّ، يصير أقرب إلى ما يشار إليه فى بعض أدبيات العلاقــات الدولية فقه التنظيم الدولى "بالتكامل الإقليمى" الذى يشـــير مفهومـــه إلـــى محاولة التعاون و التنسيق التى تقوم بها مجموعة من الـــدول المســـتقلة وذوات السيادة تتوافر لها مقومات خاصة، وذلك بهدف تحقيق مصالحـــها المشتركة من خلال استثمار الإمكانات والموارد المتاحة، فى إطار تنظيم أو هيئة عليا تنشأ خصيصاً لهذا الغـــرض[2]. ومـــؤدى ذلـــك، أن المشـــروع الحضارى أو التكامل الإقليمى -وبصرف النظر عن مســـتواه التنظيمـــى أو المؤسسى- إنما يقوم على دعامة رئيسية وهى التعاون الاختيارى فيما بين الوحدات السياسية المعنية. ويعنى ذلك، فى عبارة أخرى، أن أى محاولـــة لتحقيق التجمع الإقليمى عن طريق الإكراه لا ينطبق عليها بحـــال وصـــف التكامل أو المشروع الحضارى. فالتكامل فى جوهره -وكما لاحـــظ بحـــق الأستاذ كارل دويتش منذ زمن- إنما يقوم على خلـــق وتنميـــة الإحســـاس بوجود مجتمع جديد تتواصل وحداته، وتتعاون مع بعضها البعض من أجـــل تحقيق المصالح المشتركة[3].

واتساقاً مع هذا التعريف العام سالف الذكر للمشروع الحضارى، أو إن شئنا الدقة للمشروع التكاملى فيما بين مجموعة من الدول، فإننا نميل إلى تعريف المشروع القومى العربي بأنه محاولة لإعادة بناء منظومة العلاقات -الرسمية والشعبية- فيما بين الدول العربية، بما يحقق المصالح القومية العليا التى لا تغفل المصالح الوطنية/القطرية لكل واحدة من هذه الدول، وذلك بالإفادة القصوى من مجمل الروابط والمقومات التى تجمع بين الشعوب العربية والتى لا نكاد نجدها لدى غيرها من الشعوب الأخرى قديماً وحديثاً على حد سواء.

واقتناعنا، أن العمل الجماعى المشترك عموماً، وبصرف النظر عن التسمية التى قد تطلق عليه، يمثل اليوم بالنسبة إلى الدول العربية -التى تنتمى إلى منطقة جغرافية واحدة وترتبط برباط حضارى واحد- يمثل أهمية خاصة تظهر فى حقيقة أن مثل هذا العمل الجماعى يعد ولا شك إحدى الأدوات الفعالة للتغلب على ما تعانيه هذه الدول من مشكلات وأزمات (النزاعات الداخلية، التخلف، التبعية الاقتصادية للخارج،...)، سواء على مستوى العلاقات فيما بينها أو على مستوى علاقاتها مع غيرها من دول العالم.

والواقع، أنه إذا كان الحديث عن وجوب التفكير بجدية الآن فى إعادة إحياء المشروع القومى العربي له ما يسوغه بالنظر إلى التحديات العديدة التى يجابهها العرب وعلى المستويات كافة كما سنرى، إلا أنه قد يكون من المهم أن نؤكد -بداية- على حقيقة أننا ننطلق فى تصورنا لهذا المشروع القومى العربي التكاملى من مجموعة من الثوابت أو الافتراضات التى نعتقد بضرورة أن تكون ماثلة فى الذهن فى هذا الخصوص. ونجمل أهم هذه الثوابت أو تلك الافتراضات، فى الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى

فأولاً وقبل كل شئ، نحن ننطلق فى رؤيتنـــا للمشـــروع القومـــى العربي من حقيقة أساسية مؤداها أنه من الخطأ تصور أو افـــتراض أن أى حديث عن إعادة إحياء هذا المشروع يستند إلى فراغ أو أنه مجرد ضـــرب من ضروب الخيال.

فالثابت، أن لدى العرب -على اختلاف بلدانهم- قدرات كبيرة تشكل فى مجملها الأساس الوطيد لأى مشروع حضارى قومى، بل لعلنا لا نبـــالغ إذا قلنا إن مثل هذه القدرات متحققة لدى الشعوب العربية على نحو ينـــدر وجوده لدى العديد من الشعوب الأخرى، ومنها شعوب نجحت بـــالفعل فـــى قطع خطوات رائدة على صعيد التكامل الإقليمي والتوحد السياسى، كشـعوب دول أوربا الغربية فى إطار الاتحاد الأوربي.

وبعبارة أخري، فإنه من المسلم به إن أي عمل جماعى منظم سواء اتخذ مسمى المشروع الحضارى أو أي مسمى آخر، إنما يفـــترض منطقـــا وواقعاً اشتراك أطرافه فى عدد من الأسس والمقومات التى ينبنى عليـــها. ويصدق هذا الاستنتاج على أغلب التنظيمات الدولية الجماعية أو الإقليميـــة (القديم منها والمعاصر، السياسى وغير السياسى، العام والمتخصص)، حتى أن تحديد اختصاصات مثل هذه التنظيمات الجماعية وبيان مقاصدها يكـــون مرتهناً إلي حد بعيد بمدى توافر هذه المقومات أو تلك الأسس المشتركة.

ودون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجالها المناسب، فإن من بيـــن الأسباب والمقومات اللازمة لنجاح أي مشروع حضارى تكاملى أو وحـدوى منظم، ما يلى[٤]: وجود حد أدنى من التجانس والتوافق الثقافى والحضـارى بصفة عامة فيما بين الوحدات أو الكيانات السياسية المعنية؛ توافر درجـــة

من التواصل الجغرافى بحيث تقع هذه الوحدات أو الكيانات ضمن نطاق إقليمي واحد يسمح بإمكانية اتصالها وتواصلها مع بعضهما البعض؛ توافر حد أدنى من المصالح المشتركة والتحديات المشابهة بما يكفل -فى التحليل الأخير- نوعاً من الاتفاق حول الأهداف المرجوة من وراء الإقدام على أي مشروع تكاملى.

وواقع الأمر، أن ما يمكن تسميته بالحد الأدنى من الأسس اللازمة لقيام أي مشروع تكاملى أو وحدوى بين الأقطار العربية، إنما يعد متوافراً لدى هذه الأقطار، وربما بدرجة يندر أن نجدها بالنسبة إلي أي مجموعة أخري من الدول فى أية منطقة من العالم.

فمما هو غنى عن البيان، إن العرب جميعاً ينتمون إلي إطار حضاري واحد هو الحضارة العربية الإسلامية التى تقوم بدورها على روابط اللغة والدين والتاريخ المشترك. فقد شكلت اللغة العربية -مثلاً- بوصفها لغة الغالبية العظمى للشعوب العربية -إن لم تكن لغتها جميعاً- رباطاً وثيقاً يؤلف بين الجماعة العربية، كما مثلت وعاءً حضارياً وإنسانياً تختزن فيه هذه الجماعة ذكرياتها وتجاربها وتصوغ من خلالها آمالها وطموحاتها، فضلاً عن إنها -أي اللغة العربية- كانت ولا تزال أحد العوامل المهمة التى توحد العرب وتساعد على استيعاب الأقليات الموجودة فى المنطقة. ومن هنا، فلم يكن غريباً أن تظل اللغة العربية كلغة قومية تمثل قاعدة مهمة لأي عمل عربى مشترك(٥).

ومن جهة أخري، فقد تميزت الأمة العربية -منذ تبلورها ككيان سياسى واجتماعى يرتكن إلي منظومة متكاملة من القيم وحتى الحرب العالمية الأولى- تميزت بوحدة تاريخها، وذلك بالنظر إلي أن نظام -أو

نظم- الحكم التى سادتها خلال تلك الفترة الممتدة قد انبنى أساساً على مبادئ الشريعة الإسلامية التى تجعل من الوحدة الأصل العام للعلاقات التى تجمع بين وحداتها الجزئية. ومما لا شك فيه، أنه كان لمرور العرب بتلك التجربة التاريخية المتميزة أثر كبير فى توحيد آلامهم لدى تعاملهم مع فترات التجزئة والضعف والاستعمار، وكذا فى توحيد طموحاتهم فى ضرورة العمل على تجاوز مرحلة التجزئة والضعف هذه والتطلع لاستعادة مجدهم وقوتهم. فوحدة التاريخ، إذن، من شأنها أن تولد -ولا شك- نوعاً من التقارب فى العواطف والنزعات، كما تخلق نوعاً من التماثل فى المفاخر والأماني، بما يعزز أية أفكار موضوعية تركز على بناء غد افضل(٦).

ومن جهة ثالثة، يمكن القول إن الإسلام لم يمثل فى حقيقة الأمر أعظم حدث فى تاريخ العرب القومى فحسب، وإنما كان أيضاً -وفضلاً عن ذلك- بمثابة القاعدة الصلبة التى بنيت عليها حضارتهم على امتداد هذا التاريخ. والحق، أنه فيما يتعلق بالدور الإيجابي للإسلام فى دفع حركة العمل التكاملى فيما بين الأقطار العربية، بل وفيما بين الأقطار الإسلامية على وجه العموم، فإنه تجدر الإشارة فى هذا الشأن إلي ملاحظتين أساسيتين(٧):

أما الملاحظة الأولى، فتتعلق بحقيقة أن مفهوم الدين "الإسلامي" يتسع -فى هذا المقام- ليشمل اللغة العربية التى كان للفتوحات الإسلامية الفضل الأكبر فى انتشارها وتدعيمها. كما يشمل هذا المفهوم أيضاً تاريخ العرب الذى لا يمكن فصله بحال عن تاريخ الإسلام فى ظهوره وانتشاره واستقراره فى نطاق جغرافى وثقافى محدد. وبعبارة أخري، فإن مفهوم الدين من وجهة النظر المتعلقة بالعمل التكاملى فى حالتنا هذه، إنما يتجاوز

نطاق مباشرة الشعائر الدينية ليمثل –وبحق– نطاقاً ومنهجاً شاملاً للحياة الإنسانية برمتها، الأمر الذى يجعل المسيحى المصرى مثلاً أو المسيحى اللبنانى مندمجاً تماما وكقاعدة عامة فى إطار الحضارة العربية الإسلامية، شأنه فى ذلك شأن مواطنه المسلم سواء بسواء.

وأما الملاحظة الأخرى التى يتعين الإشارة إليها فيما يتصل بدور الدين فى دفع العمل التكاملى قدماً، فتتمثل فى حقيقة أن الإسلام يجعل من وحدة الشعوب الإسلامية –وإن اتسعت أقاليمها وترامت أطرافها– هى الأصل العام الذى يجب أن ينبنى عليه واقع المسلمين وعلاقاتهم المتبادلة. وإضافة إلي ذلك، فإن الإسلام يلزم أتباعه –وعلى اختلاف أجناسهم– بالاتصال بغيرهم من الشعوب والدخول معهم فى علاقات تهدف فى المقام الأول إلي نشر الدعوة والتمكين لمبادئ الحق والعدل فى الأرض. كما أن الشريعة الإسلامية تتضمن العديد من الأحكام والقواعد التى تتواءم أو بالأحرى تستجيب مع الواقع المعاش، وتدعو إلي تغييره نحو الأفضل. ومن أدلة ذلك، على سبيل المثال، تلك الأحكام التى جاءت بها آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة، والتى تحض على وجوب التكافل والتعاون وتبادل المنافع فيما بين المسلمين، بغض النظر عن تعدد أوطانهم مع وجوب إعمال مبدأ الصلح أو الوساطة لحل ما قد ينشأ بينهم من خصومات[٨].

خلاصة ما سبق، أن التكامل أو التجمع فى إطار مشروع حضارى قومى واحد لا يعدو فى جوهره –ومن وجهة نظر ما حواه الإسلام من أحكام وقواعد– أن يكون وسيلة أو أداة تنهض من خلالها الدولة العربية والإسلامية التى تعانى من واقع التجزئة والانقسام، وتسمو بها إلي مستوى

الوحدة السياسية الشاملة.

أما فيما يتعلق بالروابط الجغرافية ودورها فـــي تحقيــق التكـــامل الإقليمي فيما بين مجموعة من الدول، فالمعلوم فى هذا الشـــأن أن الـــدول العربية يضمها جميعاً إقليم جغرافى واحد يشتمل على رقعة كبيرة متصلـــة تمتد من الخليج العربي شرقاً إلي المحيط الأطلنطـــي غربـــاً ومـــن البحـــر المتوسط شمالاً وحتى أواسط أفريقيا والمحيط الهندى جنوباً. كمـــا أنـــه لا توجد حدود طبيعية فاصلة بين أجزاء هذا الإقليم، على نحـــو يحـــول دون إتمام الاتصال بسهولة بين هذه الأجزاء وبعضها البعض، وهو ما أدى فـــى واقع الأمر إلي تيسير عملية تدفق الهجرات المستمرة داخل الوطن العربـــي عبر التاريخ.

لذلك، فليس من قبيل المبالغة القول إن الجوار الجغرافى واتصــــال "الإقليم العربي" فى كافة أجزائه وتشابك أطرافه، من شأنه أن يشكل عنصراً إيجابياً لإتاحة السبيل أمام أية خطوة جادة على طريـــق تحقيــق التكـــامل الإقليمي(٩).

على أن الحديث عن أهمية العامل الجغرافـــي ودوره فـــى تيســـير عملية التكامل الإقليمي أو إعادة إحياء المشروع القومى العربي، لا ينبغـــى بحال أن يجعلنا نغفل أو حتى نقلل من الخطورة الكبيرة التى يمثلها وجـــود إسرائيل وزرعها فى منطقة القلب بالنسبة إلي شعوب الأمة العربيـــة. فـــلا خلاف على حقيقة أن إسرائيل قد أضحت منذ قيامها تشـــكل عقبـــة كـــؤود تحول دون الالتقاء المكانى بين أجزاء الوطن العربي مـــن مشـــرقه إلـــي مغربه.

الحقيقة الثانية

وأما الحقيقة الأساسية الثانية التى ننطلق منها فى تصورنا للمشروع القومى العربي وسبل إنجازه، فمؤداها أن التفكير فى إعادة إحياء هذا المشروع لا يعنى بالضرورة أنه سينهض على أنقاض الدولة الوطنية أو القطرية. فإذا كان صحيحاً إننا نتمنى -على المستوى الشخصى- الوصول إلي حلم الدولة العربية الواحدة التى ينضوى تحت لوائها كل العرب، إلا أنه إلي أن يقدر لنا تحقيق هذا الحلم المنشود فإننا لا نرى بأساً من استمرار نموذج الدولة الوطنية/القطرية التى تضع على قائمة أولوياتها هدف تطوير علاقاتها الإيجابية -الثنائية والجماعية- مع غيرها من الدول العربية الأخرى.

فمشكلة العمل العربي المشترك، فى رأينا، لا تكمن بالضرورة فى استمرار نظام الدولة الوطنية، بقدر ما تكمن -إلي جانب عوامل أخري بطبيعة الحال- فى عجز العرب عن الاتفاق على حد أدنى مقبول للتنسيق فيما بينهم حفاظاً على مصالحهم المشتركة.

لذلك، فنحن نميل إلي القبول بما ذهب إليه جانب من المثقفين العرب من التشديد على أن نموذج الدولة العربية الوطنية أو القطرية ليس هو المسئول بالحتم عن مشكلاتنا العربية-العربية. فالقطرية ليست -كمبدأ- شراً محضاً، تماماً كما أن نموذج الدولة العربية القومية الواحدة لا يفترض فيه أنه سيكون بالضرورة خيراً محضاً[١٠].

إن التكامل والتنسيق، وليس بالضرورة التوحد السياسى الدستورى أو المؤسسى -بمعنى الانصهار أو الذوبان فى كيان سياسى-قانونى واحد، ربما يكون هو المدخل الصحيح الذى ينبغى أن يرتكن إليه أي تصور علمى يرمى إلي إعادة إحياء المشروع القومى العربي.

وميزة هذا المدخل، فى حقيقة الأمر، هو أنه مدخل عملى من ناحية حيث إنه لا يغفل دور متغيرات البيئة الخارجية التى لا يسرها بالقطع توحد الدولة العربية فى كيان سياسى واحد. كما أنه، ومن ناحية أخري، يعتبر مدخلاً واقعياً من حيث إنه لا يتجاهل الخصوصيات الذاتية لهذه الدولة العربية أو تلك أو درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعى والثقافى (لبنان مثلاً، أو موريتانيا، أو المملكة العربية السعودية).

غاية القول، إذن، أن نموذج الدولة الوطنية – وعلى الأقل خلال المرحلة الراهنة – يمكن أن يكون إحدى أدوات تحقيق المشروع القومى العربي.

الحقيقة الثالثة

كذلك، فإن تصورنا للمشروع القومى العربي التكاملى وسبل تحقيقه ينطلق من فرضية أخرى مهمة مؤداها أن قيام مثل هذا المشروع لا ينبغى أن يفسر، بأى حال من الأحوال، على أنه يتضمن بالضرورة نفياً للأفكار الأخرى المطروحة الآن، ومنذ ما يزيد على نحو عقد من الزمان بشأن إقامة مشروعات إقليمية جديدة فى منطقة الشرق الأوسط، تماماً كما أن مثل هذه المشروعات الجديدة لا ينبغى النظر إليها من جانب أطرافها على أنها بديل عن المشروع القومى العربي.

فالثابت، أن التفكير بجدية فى إحياء المشروع العربي التكاملى أمر ضرورى ولازم حتى بافتراض عدم ورود أى حديث عن هذه المشروعات الأخرى، وذلك على الرغم من حقيقة أن طرح الأفكار المتعلقة بهذه المشروعات كان ولا شك من بين الأسباب التى سوغت البحث فى التصورات الممكنة للمشروع العربي[١١].

وتقديرنا، أن القول بعدم وجود تناقض مطلق أو من حيث المبدأ بين المشروع العربي وبين أية مشروعات أخرى مطروحة أو يمكن أن تطرح فى المستقبل بشأن صياغة منظومة جديدة لشكل العلاقات فيما بين دول الشرق الأوسط (كالشرق أوسطية، والمتوسطية)، إنما مرده -فى رأينا- إلى الاعتبارين الآتيين بالأساس:

أ) فبداية، هناك الاعتبار المتمثل فى حقيقة أن البعد الحضارى/الثقافى، الذى ينبغى النظر إليه بوصفه الأساس القويم لأى مشروع تكاملى يتمتع بأكبر قدر من الدوام والاستمرارية فيما بين مجموعة من الدول، متحقق على نحو لا سبيل إلى إنكاره فى حالة المشروع العربي، فى حين أنه يكاد يكون غائباً تماماً فى حالة أى من المشروعات الأخرى. بل على العكس، فإن المشروعات الأخرى، يمكن تصور أن لكل طرف من أطرافها مشروعه الحضارى الخاص به: تركيا مثلاً أو إيران أو حتى إسرائيل فى حالة المشروع الشرق أوسطى، وفرنسا مثلاً فى حالة المشروع المتوسطى.

وعلى ذلك، فإن هذه المشروعات من المتصور تقاطعها عملاً مع المشروع العربي دون أن تكون بديلاً عنه. والعكس أيضاً صحيح، مما يعنى أن إمكانية التعايش بين كل هذه المشروعات وبعضها البعض -وفى ظل ضوابط معينة- واردة من حيث المبدأ.

والواقع، أن توكيدنا على الخصوصية الحضارية المتميزة للمشروع القومى العربي لا ينال منه بحال ما قد يذهب إليه البعض من أن ثمة أيديولوجية -أو إن شئت فقل - منظومة قيم واحدة تكاد تسود العالم كله الآن (العولمة، النظام الدولى الجديد، ....).

فالصحيح، لدينا، وكما أنتهى وبحق أحد المفكرين العرب الثقاة، أن عالمنا المعاصر قد أضحى معقداً للغاية وإلى الحد الذى لا يقبل معه مثل هذا الجزم بسيطرة نمط أو تصور واحد لشكل الحياة المجتمعية الدولية، هذا ناهيك عن أن منطق التاريخ وطبيعة التحولات الراهنة فى النظام الدولى ووتيرتها السريعة لا يقبلان بحال مثل هذه الاستنتاجات الحتمية[١٢].

ب) ومن جهة أخرى، فإنه مما يعزز فكرة إمكانية التعايش المشار إليها حقيقة أن ثمة مجالات عدة أضحت متاحة فى الوقت الحاضر للتفاعل المشترك بين أطراف المشروع العربي من ناحية، وبين الأطراف الفاعلة فى المشروعات الأخرى المطروحة من ناحية ثانية، وخاصةً مشروعّى الشرق أوسطية والمتوسطية. وتنبع هذه المجالات فى عمومها من طبيعة التحولات الجارية فى النظام الدولى فى مرحلته الراهنة.

ولعل من أبرز المجالات التى ينبغى الإشارة إليها فى هذا الخصوص، ما يلى: إدارة أزمات المياه، التلوث، قضايا نزع السلاح، العنف والتعاون فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ...الخ.

فكأن اعتبارات الجوار الجغرافى المجرد قد باتت اليوم تفرض – فى ذاتها – طريقة التعامل مع المشكلات التى تثور فى نطاق كل واحد من المجال المذكور، حيث إن هذه المشكلات تتجاوز من حيث آثارها ونطاقها الحدود السياسية للدول فرادى، الأمر الذى لم يعد من الممكن ولا من المعقول أن تنفرد بالتعامل معها مجموعة معينة من الدول أو الأطراف أياً كان الإطار التنظيمى أو المؤسسى الذى يجمع بينها.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن رفض الأفكار الخاصة بالمشروعات المطروحة الآن فى منطقة الشرق الأوسط، إنما يكون متعيناً بالأساس أو لا مفر

منه، إذا ما تضمنت -أى هذه الأفكار- نفياً مطلقاً للمشروع القرسى العربي.

الحقيقة الرابعة

وأخيراً، فنحن ننطلق فى تصورنا لأى عمل تكاملى فيما بين الدول العربية من حقيقة أساسية مفادها أن أية خطوة عملية يتم اتخاذها فى هذا الشأن يتعين أن تبدأ بما هو قائم ولا تحيده أو تستبعده سواء كلياً أو جزئياً.

وتنبنى هذه الحقيقة على اقتناع أساسى مؤداه أن النظام العربي - بصرف النظر عن تقويمنا لأدائه - قد نجح ولا شك طيلة العقود الماضية، ومنذ قيامه تحديداً فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد نجح فى إرساء دعائم بنية مؤسسية تحتية صلبة تصلح -إذا ما صح العزم وخلصت النية- لأن تكون أساساً وطيداً لأى مشروع تكاملى عربى. فإضافة إلى جامعة الدول العربية التى ينظر إليها -وبحق- على أنها تمثل الركيزة الأولى للنظام الإقليمي العربي، هناك التجمعات الإقليمية العربية المحدودة أو الجزئية، وهناك أيضاً تلك الشبكة الهائلة من المنظمات العربية المتخصصة وما نشأ فى إطارها من اتحادات عربية، كل هذا بالطبع من دون أن نغفل الدور المتزايد لما يمكن أن نسميه مؤسسات المجتمع المدنى العربي: اتحاد المحامين العرب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اتحاد الصحفيين العرب،...الخ.

المحور الثانى:

التحديات التى تفرض ضرورة التفكير

في إعادة إحياء المشروع القومى العربى

لعله لا يكون من قبيل المبالغة القول، ابتداءً، بأن العمل العربي المشترك فى تطوره المعاصر -وبالتحديد منذ حصول الدول العربية على استقلالها الوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - لا يزال يعانى من الكثير من الأزمات أو التحديات التى كادت تعصف به كليةً فى بعض الأحيان، وذلك على نحو ما حدث مثلاً إبان أزمة/حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ وتداعياتها المستمرة إلي اليوم.

والحق، أنه مع أنه كان متصوراً أن إقامة نظام "الدولة الوطنية" المعترف بها دولياً فى الوطن العربي، وإنشاء العديد من المؤسسات والتنظيمات الجماعية -حكومية وغير حكومية، قومية وإقليمية- سيمثل مدخلاً مهماً يمكن العمل العربي المشترك من التصدى لهذه الأزمات وتلك التحديات، إلا أن ما حدث فى الواقع كان هو العكس تماماً. فقد تشبثت هذه "الدول الوطنية" بحدودها الراهنة التى صنعها الاستعمار وأفرطت -من ثّم- فى تمسكها بمبدأ السيادة بمعناه التقليدى، وبقيت أكثرية المؤسسات والهيئات العربية الجماعية قائمة من حيث الشكل ولكن دون فاعلية تذكر(١٣).

وليس ثمة من شك فى حقيقة أن الإبقاء على الوضع الراهن فى نطاق العلاقات العربية-العربية لم يعد أمراً مقبولاً بالمرة، ليس من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية العليا فحسب، بل وأيضاً -وبما من باب أولى- من وجهة النظر الخاصة بالمصالح الوطنية أو القطرية الضيقة لكل دولة عربية على حدة. فالأزمة -أو إن شئت فقل الأزمات- الراهنة التى يعانى منها النظام العربي، قد أضحت من الخطورة إلى الحد الذى بات يهدد هذا النظام فى وجوده ذاته وعلى نحو غير مسبوق فى التاريخ العربي

المعاصر.

وقد انتهينا،في موضع سابق، إلى القول بأن هذه الأزمات وما يصاحبها من تداعيات تبدو ظاهرة على مستويات ثلاثة[١٤]. المستوى الوطني أو القطرى لكل دولة عربية على حدة، والمستوى العربي الجماعى أى مستوى العلاقات العربية-العربية ومجمل التفاعلات فى نطاق النظام العربي كنظام دولى إقليمى ذى صبغة قومية، والمستوى الدولى العالمى بمعنى مجموعة التحولات الراهنة فى النظام الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وانتهاء عصر الحرب الباردة.

ونعرض، فيما يلى، للتحديات الماثلة بالنسبة إلى كل واحد من هذه المستويات الثلاثة، وما تمثله من ضرورات تحدو بنا إلي التفكير بجدية فى وجوب إحياء المشروع القومى العربي:

١- التحديات على المستوى الوطنى للدول العربية فرادى

تبدو الأزمة التى يعانيها النظام العربي، بالنسبة إلى هذا المستوى الأول، فى صورة تحديات ضخمة لم يعد بمقدور أى من هذه الدول التصدى لها بالفعالية المطلوبة. ومن أبرز هذه التحديات ما يلى[١٥]:

أ) فبداية، يلاحظ أن بعض الدول العربية قد تعرض فى السنوات الأخيرة -ولا تزال- لمخاطر جسيمة كادت أن تنال من استمراريتها ككيانات سياسية مستقلة. ومن ذلك مثلاً: حالتا العراق وليبيا تحت الحصار، حالة السودان ومخاطر التقسيم والتجزئة، حالة الصومال وأزمة انهيار الدولة،...الخ.

ب) وهناك، أيضاً، التحدى المتمثل فى إخفاق برامج التنمية الوطنية

وإلى الدرجة التى لم تعد فيها أكثرية الدول العربية بقادرة -اعتماداً على قدراتها الذاتية- على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، مما جعلها تقع أسيرة التبعية والخضوع لهيمنة القوى الخارجية والقبول بتوجهاتها فى المجالات كافة.

ج) ثم هناك، كذلك، التحدى المتمثل فى استمرار استنزاف الموارد الوطنية لبعض الدول العربية وهدرها فيما لا طائل من ورائه، وذلك استناداً إلى دعاوى مختلفة كالقول مثلاً بضرورة تحديث المؤسسات العسكرية أو تعزيز الأمن الوطنى فى مواجهة الأخطار المحتملة المحيطة.

د) وأخيراً، وليس آخراً، هناك تحدى الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالثابت، أننا قد لا نبالغ إذا قلنا بأنه على الرغم من كل ما يقال عن التطور الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى هذه الدولة العربية أو تلك، بل وعلى الرغم من إقامة العديد من المؤسسات ذات الصلة، إلا أن الأمر الذى لا شك فيه -فى هذا الخصوص- هو أن الدول العربية جميعها، وربما بدرجات متباينة من دولة إلى أخرى، ما تزل بعيدة عن المعايير الدولية المتعارف عليها فى هذا الشأن. ويتصل بذلك حقيقة أن طبيعة النظم السياسية العربية وما تتسم به من سمات وخصائص غير ديمقراطية فى عمومها، إنما تمثل إحدى العقبات الرئيسية التى تحول دون المضى قدماً على طريق التكامل الإقليمى.

ولعل من أبرز هذه السمات ما يلى: غلبة الطابع الشخصى وما يرتبط بذلك من عدم وجود مؤسسات فعالة سواء على مستوى عملية صنع القرار السياسى أو على مستوى الرقابة على أعمال السلطات العامة، وبصفة خاصة السلطة التنفيذية، وعدم وجود فصل واضح بين السلطات

الثلاث، فضلاً عن غياب دور فعّال للرأى العام على اختلاف مستوياته فــى هذا الخصوص. ويضاف إلى ما تقدم، غلبة الطابع الشمولى علــى النظـم السياسية العربية عموماً وما لذلك من دلالة بالنسبة إلى انتفــاء التعدديــة السياسية بمعناها الحقيقى والمتمثل فى الأخذ بمنطـــق الحــوار واقتســام السلطة أو تداولها.

كما أن من شأن غلبة الطابع الشمولى على هــذه النظـم ســيطرة الرأى الواحد وتحول القيادات السياسية فيها لتصير بمثابة "قطب الرحى" فى النظام السياسى، وما يعنيه ذلك كله من أن السياسة العامة للدولة وخاصــة فيما يتعلق بتحديد أولوياتها وأدوات تنفيذها تصير رهناً بإرادة الحاكم حتــى أنه يصعب القول فى الكثير من الأحيان فى والتحليل الأخير بوجود ما يمكن أن نطلق عليه "ثوابت" أو "توجهات" عامة فــى مجــال صنــع القــرارات السياسية فى النظم العربية على وجه العموم(١٦).

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول بأن غياب الديمقراطية وعـــدم ترسخها فى الممارسة السياسية سواء على مستوى كل دولة عربية علـــى حدة أو على مستوى العلاقات العربية –العربية كان ولا شك إحدى العقبــات الرئيسية التى حالت دون نجاح مشروعات التكامل داخل الوطن العربي على المستويين القطرى والإقليمي معاً(١٧).

فعلى المستوى العربي الإقليمي أو الجماعى مثلاً، تبرز أهم مظــاهر غياب الممارسة الديمقراطية فى العديد من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بالعمل العربي وكذا فى القواعد التى تنبنى عليها. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن بعض هذه الأجهزة قد جاء إنشاؤه بقرارات متعجلة أو عفوية الأمر الذى جعل منها مجرد أجهزة عديمة الفاعلية. ويمكن أن نضـــرب مثــلاً لذلــك

بمجلس التعاون العربي الذى شاركت فى تأسيسه فى فبراير ١٩٨٩ أربع دول عربية، هى: مصر، والعراق، واليمن، والأردن. فالملاحظ أن الرأى العام فى هذه الدول الأربع -بل وحتى القيادات والمؤسسات السياسية دون مستوى القيادة العليا ومؤسساتها- قد فوجئت بالتوقيع على الاتفاق المنشئ لهذا المجلس والذى لم يسبقه أى إعداد.

يضاف إلي ذلك، أن مثل هذه المؤسسات إنما تنشأ مؤقتة بطبيعتها، فهى تزول بمجرد ما يطرأ على العلاقات الدولية المشتركة من تغيرات على مستوى القيادات الحاكمة (حالة انهيار مجلس التعاون العربي المشار إليه دليل بارز على ذلك).

وإلى جانب ما تقدم، فإن عملية صنع واتخاذ القرارات داخل المؤسسات والتنظيمات العربية تقوم على مبدأ الإجماع، الذى من شأنه ولا شك أن يتيح لأية دولة عربية بمفردها أن تحول دون اتخاذ خطوات إيجابية على طريق التكامل.

٣- التحديات النابعة من الواقع الراهن للعلاقات العربية - العربية

يلاحظ هنا، أيضا، أن الأزمة الراهنة التى بات يعانى منها النظام العربي فى تطوره المعاصر وبالذات منذ بداية عقد التسعينيات، إنما يمكن التعبير عنها فى صورة مجموعة من التحديات أبرزها ما يلى:

أ) فأولا، هناك ما سماه البعض وبحق بتراجع "القيم العروبية" أمام صعود "القيم الوطنية القطرية" فى عموم الأقطار العربية، ليس على مستوى الخطاب الرسمى فحسب وإنما أيضا على مستوى الثقافات السياسية السائدة

وفى مناهج التعليم المختلفة. وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحت العلاقات العربية-العربية علاقات "دولية" بالمعنى الدقيق بدلاً من أن تكون علاقات عربية-عربية ذات صبغة قومية بالأساس(١٨).

ب) وهناك، كذلك، التحدي المتمثل فى إخفاق مشروعات التكامل العربي فى المجالات الاقتصادية، وعدم القدرة على تحييد أو أبعاد العمل العربي المشترك عن الاعتبارات أو الخلافات السياسية العربية-العربية بمفهومها الضيق(١٩). ولا شك فى أن الخطورة التى يمثلها هذا التحدى تبدو عظيمة الأهمية فى هذا الخصوص إذا ما تذكرنا أمرين أساسيين:

أما أولها، فيتمثل فى حقيقة أننا نعيش الآن عصر التكتلات والتنظيمات الدولية الكبرى، ليس فقط اقتصادياً (الأبك، النافتا، الأسيان، الكوميسا، الأسكواس، ....)، وإنما أيضاً الثقافية (تجمع الدول الأعضاء فى منظمة الفرانكوفونية)، وهو ما يعنى أنه لم يعد ثمة من سبيل أمام العرب إلا أن يشرعوا بجدية وعلى الفور فى صياغة نظام عربى يتيح لهم، إن لم يكن منافسة هذه التكتلات وتلك التنظيمات، فعلى الأقل عدم الخضوع لهيمنتها.

وأما الأمر الثانى الذى يذكرنا بخطورة العجز العربي الجماعى فى مجال العمل الاقتصادى المشترك، فيتمثل فى ما سمّاه البعض بتحدى الثورة الصناعية الثالثة وما بعدها، وما ترتبه -بيقين- من علاقة تبعية من جانب المتخلفين عنها للقوى الكبرى المتقدمة صناعياً وعلمياً وللشركات دولية النشاط التى تعمل فى إطارها.

ج) ثم هناك، إلى جانب ما تقدم، التحدى المتوقع الذى تطرحه الأفكار المختلفة المثارة فى الوقت الحاضر بشأن مشروعات التعاون

الإقليمي فى المنطقة، تحت مسميات "الشرق أوسطية" و"المتوسطية".

وغنى عن البيان، أن مكمن الخطر فـى مثـل هـذه المشـروعات بالنسبة إلي المصالح العربية-القومية منها والقطرية -على حد سواء- هو أنـها مفروضة من الخارج وبالتالى فلم تراع فيها هذه المصـالح العربيـة بنوعيها[٢٠]. زد على ذلك، أنه إذا كان ثمة من آثار سلبية ستترتب علـى هذه المشروعات -حال الإتفاق على إقرارهـا بصـورة نهائيـة وبرغـم الخطوات الأولية التى قطعت بشأنها- وبافتراض أن الدول العربية ستتفاعل معها بشكل منفرد، فإن أول هذا الآثار السلبية يتمثل فى كونها سـتنال ولا شك مما تبقى من الدعائم الواهنة للنظام العربي.

د) كما لا يخفى فى هذا الخصوص التحـدى الأكـبر الـذى يمثلـه الوجود الإسرائيلي الطامح فى المزيد من التوسع والانتشار علـى حسـاب الحقوق والمصالح العربية.

فتقديرنا، أنه مهما تحدثنا عن "اتفاقات سلام" مع الدولة اليهوديـة، ومهما حاول البعض منا -سواء عن قصد أو بحسن نية- أن يسـوق من الأدلة والبراهين ما يدلل به على إمكانية التعايش مع دولة إسرائيل كـدول متجاورة، إلا أن ذلك كله لن ينال فى واقع الأمر -وبحسب اقتناعنا- مـن حقيقة أن هذه الدولة لا تعدو فى المقام الأخير إلا أن تكون ظاهرة مرضيـة فى واقعنا العربي المعاصر، وأن التصدى لها من منطلق عربى جماعى هـو أمر حتمى حفاظا على وجودنا ذاته، ناهيك عن هويتنا القومية ومصالحنـا المشتركة.

هـ) وأيضا، هناك التحدى المتمثل فى حقيقة أن النظـام العربـي يفتقد اليوم الإرادة السياسية الموحدة للإرادات السياسية لوحداته.

فالثابت، أن فكرة الدولة أو المركز -القائد والقادر على التأثير بفعالية فى توجيه مسار حركة الأحداث- وهى الفكرة التى أكدت الخبرة التاريخية على مصداقيتها بل وعلى لزوميتها فى مواجهة المخاطر الحالة، وهى أيضاً الفكرة التى لا يستريح البعض منا الآن حتى لمجرد سماعها - نقول إن هذه الفكرة صار من المشروع تماماً الآن إعادة التفكير فيها وعدم النظر إليها بالضرورة على إنها تمثل شراً محضاً من وجهة نظر هذه الدولة العربية أو تلك.

و) وأخيراً، وربما ليس آخراً، هناك التحدى الذى تجسده حالة التردى البالغة التى أضحت عليها مؤسسات العمل العربي المشترك وعجزها الذى يكاد يكون مطبقاً، ليس فيما يتصل بتعزيز هذا العمل وتدعيمه فقط، وإنما أيضاً فيما يتصل بتطوير ذاتها ومحاولة الإفادة من تجارب التنظيمات الدولية العالمية منها والإقليمية الرائدة فى هذا الخصوص، والتى تتضاءل الروابط فيما بين أعضائها بدرجة كبيرة إذا ما قورنت بتلك التى تربط بين أطراف النظام العربي الذى يستند إلى هذه المؤسسات.

٣- التحديات على المستوى الدولى العالمى

تبدو التحديات التى يعانى منها النظام العربي، على هذا المستوى، على النحو التالى:

أ) فمن ناحية أولى، هناك المخاطر الحقيقية الناجمة عن واقعة انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بتوجيه الدفة الرئيسية لمسار حركة الأحداث على المستوى الدولى العالمى.

فمما لا شك فيه، أن عصر الحرب الباردة وما صاحبه من اشتداد

حدة الصراع والمنافسة بين قطبى النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين تقريباً، لم يكن شراً مطلقاً بالنسبة إلي الدول الصغرى –ومنها الدول العربية. بل على العكس، فإن هذه الدول قد تمتعت خلال تلك الفترة، وبدرجات متفاوتة، بقدر كبير من حرية الحركة والقدرة على المناورة فى إطار علاقاتها الدولية مما انعكس إيجابياً كمبدأ عام على مصالحها الوطنية.

أما الآن، وفى ظل أوضاع ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن حرية الحركة هذه قد إنعدمت أو تكاد تكون كذلك. ولعلنا لا نبالغ إذا خلصنا –استناداً إلي ذلك– إلي القول بأن الأمل الوحيد المتاح بالنسبة إلي مجموعة الدول الصغرى فى العالم المعاصر لكى تحافظ على مصالحها بل وعلى وجودها ذاته فى مواجهة عهد "السلام" أو إن شئت فقل عهد "الهيمنة" الأمريكية الذى نعيشه فى الوقت الحاضر، إنما يتمثل فى وجوب العمل بجدية من أجل تحقيق ومحاولة الإفادة من كل عناصر الاتفاق والقوة المتوفرة لديها وتحييد –إن لم يكن تنحية– كل عناصر الاختلاف والضعف.

ب) ومن ناحية أخرى، هناك –كذلك– التحدى الذى تمثله تلك الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال، وما ترتب عليها من تقريب غير معهود للمسافات فيما بين مختلف مناطق العالم، وهو ما أدى فى المقام الأخير إلي تراجع وظائف الحدود السياسية بالمعنى الذى استقر عليه الفقه التقليدى سواء فى نطاق علم الجغرافية السياسية أو علم القانون الدولى أو علم العلاقات الدولية.

ج) ومن ناحية ثالثة، هناك التحدى المتمثل فى تنامى ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل، وإلى الحد الذى لم تعد معه أية دولة بقادرة

وحدها –ومهما أوتيت من أسباب القوة والمنعة– على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

وقد استتبع ذلك، أيضاً، بروز ما سمى بظاهرة التقسيم الدولى الجديد للعمل، وخاصة بعد تزايد أعداد الشركات دولية النشاط أى التى تمتد أنشطتها وأعمالها إلي ما وراء الحدود السياسية للدول فرادى.

وأياً ما كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن التمعن فى فهم التطورات المستحدثة على المستوى الدولى العالمى، إنما يكشف للباحث المدقق عن أمور رئيسية ثلاثة على الأقل فيما يتعلق بأثر ذلك بالنسبة إلي كيفية الخروج بالنظام العربي من أزمته الراهنة(٢١).

أما الأمر الأول، فمؤداه أن التعمق فى فهم التطورات المشار إليها إنما يكشف لنا عن زيادة مطردة فى مساحة الاهتمام من جانب الدول عامة بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى عملية بناء السلم والأمن الدوليين والداخليين على حد سواء.

وأما الأمر الثانى، فيتمثل فى حقيقة أن التطورات المذكورة إنما تكشف أيضاً عن حقيقة أن ثمة اقتناعاً بات متزايداً بجدوى العمل الجماعى على المستويين الدولى العالمى والدولى الإقليمي، من أجل التصدى للمشكلات المعقدة التى لم يعد العمل الانفرادي لكل دولة على حدة كافياً لمواجهتها.

وأما الأمر الثالث، فيتمثل فى أن التعمق فى فهم التطورات العديدة فى النظام الدولى خلال العقد الأخير، إنما يكشف أيضاً عن حقيقة أخري مهمة مؤداها أنه لا يوجد بالضرورة تناقض حتمى بين اعتبارات السيادة

الوطنية وبين مقتضيات تعزيز التعاون الدولى على أي مستوى كان، وإنما هناك –على العكس– علاقة إيجابية وثيقة بين الأمرين. بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا، فى هذا الخصوص، بأن تعزيز السيادة الوطنية قد أضحى اليوم –وكنتيجة لهذه التطورات المشار إليها– يجد مدخلاً أساسياً له فى ضرورة تنمية هذا التعاون الدولى وتطويره على مختلف المستويات.

٤- تحدى السيادة التقليدية وتحدى الإقليمية الجديدة كحالتين للدراسة

إضافة إلي العرض العام للتحديات التى يواجهها النظام العربي على المستويات الثلاثة سالفة الذكر، والتى تحتم ضرورة البحث فى سبل إنشاء نظام عربى جديد يجسد فكرة المشروع القومى أو التكامل الإقليمي فى معناه الدقيق المستقر فى الأدبيات، قد يكون من المفيد أن نركز بشيء من التفصيل على تناول تحديين مهمين من بين هذه التحديات.

وهذان التحديان، هما: أولا، التحدي المتمثل فى التمسك بمبدأ السيادة التقليدية من جانب الدول العربية فى إطار علاقاتها المتبادلة. وثانيا، التحدى المتمثل فى الأفكار المطروحة منذ نحو عقد من الزمان فى صورة مشروعات جديدة لصياغة مستقبل علاقات دول المنطقة تحت مسمى "الإقليمية الجديدة"[٢٢].

أ) تحدى مبدأ السيادة الوطنية

لا شك فى أن الحرص الزائد من جانب الدول العربية –على وجه العموم– على التمسك بسيادتها الوطنية (القطرية)، بصرف النظر عن مدى تناقض ذلك مع المصلحة العربية القومية من عدمه، هو الذى لا يزال يمثل

العقبة الأساسية التى ما تفتأ تعترض سبيل النهوض بالعمل العربي الجماعى، وبما يستجيب ليس للأماني والمصالح العربية القومية فحسب، وإنما بما يتواءم أيضا والمصالح العربية القطرية.

فالثابت، أنه على الرغم من كل التطورات الدولية الراهنة، والتى باتت تفرض ضرورة السعى حثيثا من أجل تطويع مبدأ السيادة الوطنية لصالح الارتقاء بمستوى أداء العمل الدولى الجماعى -العالمى منه والإقليمي على حد سواء- إلا أن الدول العربية لا تزال تنظر إلي هذا المبدأ من خلال المنظور التقليد الجامد الذى لا يكاد يرى فى السيادة الوطنية سوى مجموعة من الحقوق لا ينبغى التنازل عنها أو التفريط فيها.

وواقع الأمر، أن الحديث عن علاقة مبدأ السيادة بالعمل العربى المشترك، إنما يطرح على بساط البحث العديد من التساؤلات المهمة وذات الصلة بالموضوع محل البحث. فعلى سبيل المثال: إلي أي مدى يصح القول بوجود تعارض -حقيقى وفعلى- بين واقعة التمسك بمبدأ السيادة الوطنية لكل دولة عربية على حدة، وبين إمكانية العمل فى اتجاه ترسيخ دعائم التضامن العربي وتعزيز العمل العربي المشترك حاضرا ومستقبلا؟ وهل يمكن القول -بافتراض أن مثل هذا التعارض واقع فعلا أو محتمل وقوعه ولو فى بعض المجالات- بإمكان التوفيق بين اعتبارات السيادة الوطنية للدول العربية فرادى وبين مقتضيات المصالح العربية القومية؟ وإذا كانت الحساسية المفرطة من جانب الدول العربية القومية إزاء كل ما من شأنه أن ينال -فى الظاهر- من سيادتها الوطنية، هى -أي هذه الحساسية المفرطة- التى تمثل العقبة الكؤود فى سبيل تعزيز العمل العربي المشترك وإقامة أي مشروع ناجح للتكامل الإقليمي العربي، فما هى السبل المتاحة

لتطويع هذه السيادة بما يدعم هذا العمل المشترك، وبما لا يجعل العرب فى وضع متخلف بالمقارنة بغيرهم من الشعوب التى استطاعت -من خلال التنازل عن قدر معقول من السيادة الوطنية- أن تخطو بخطوات واسعة على طريق التوحد السياسى والتكامل الإقليم فيما بينها؟

وتقديرنا، أنه مع التسليم بخطورة ما يمثله الإفراط الزائد من جانب الدول العربية فى التمسك بمبدأ السيادة الوطنية بمفهومه التقليدى من تحديات باتت تفرض بإلحاح ضرورة إعادة النظر فى هذا المبدأ تدعيما للعمل العربي المشترك، إلا أنه من المبالغة افتراض أن التعامل مع هذه المسألة سيكون أمرا ميسورا، وذلك للاعتبارات الآتية:

فبداية، هناك الاعتبار المتمثل فى حقيقة أن الجدل حول موقع مبدأ السيادة على خريطة المبادئ الحاكمة للعمل العربي المشترك هو جدل قديم حيث يعود على أقل تقدير إلي تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية.

فمما هو غنى عن البيان، أن مسألة السيادة الوطنية كانت تمثل واحدا من أهم الموضوعات الخلافية التى استغرقت قدرا كبيرا من النقاش خلال المحادثات التمهيدية الخاصة بإنشاء جامعة الدول العربية(٢٣).

وقد برز الخلاف العربي فى هذا الخصوص واضحا من خلال الاقتراحات المختلفة التى قدمت فى إطار هذه المحادثات، فيما يتعلق بالشكل الذى ينبغى أن تكون عليه المنظمة العربية المزمع إنشاؤها، حيث قدمت ثلاث صيغ رئيسية عكست كل واحدة منها رؤية عربية معنية بشأن مدى استعداد الدول العربية للتنازل عن قدر من سيادتها الوطنية لصالح "المشروع العربي الوحدوى"(٢٤).

أما الصيغة الأولى، فقد تمثلت فى صـــورة الدولـــة الموحـــدة ذات السلطة المركزية التى لا تخول "الأقطار/الوحدات" العربية المنضوية تحـــت لوائها الحق فى مباشرة أية سلطات من طبيعة سيادية، وبالذات فى المجـال الدولى.

أما الصيغة الثانية، فهى تلك التى تكاد تقترب من صيغـــة الاتحـــاد الفيدرالي والتى تتمتع الدولة "الجديدة" أو المنظمة المقترحـــة بمقتضاهـــا بسلطات واختصاصات مركزية واسعة، ولكن من دون أن يصل الأمر إلــــي حد حرمان هذه الوحــــدات السياســـية الأعضـــاء مـــن جميـــع ســـلطاتها واختصاصاتها السيادية، وعلى الأخص فى إطار النطاق الداخلى لكل منها.

وأما الصيغة الثالثة، فقد كانت قريبة الشبه مـــن صـــورة الاتحـــاد الكونفدرالي والتى لا يترتب على الأخذ بـــها أي مســـاس بمبـــدأ الســـيادة الوطنية للوحدات الأعضاء.

وقد بات معلوما، منذ البداية، أن المنظمة العربية المراد إنشــــاؤها كتجسيد للمشروع العربي التكاملى -وفقا لهذا التصور الثالث- لا تعـــدو أن تكون بمثابة إطار عام للتشاور والتنسيق، اللذين يقومان أساسا على مبـــدأ التعاون الاختيارى بيـــن "دول" ذوات ســـيادة بـــالمعنى الكـــامل والدقيـــق للاصطلاح.

وإضافة إلى ما تقدم، هناك الاعتبار المتعلق بحقيقة أنه على الرغـم من أن المحادثات التمهيدية لإنشاء جامعة الدول العربية قد شهدت بعـــض المحاولات الجادة من أجل التوصل إلي نوع من المواءمـــة النســـبية بيـــن اعتبارات الحرص على السيادة الوطنية للـــدول العربيـــة فـــرادى وبيـــن مقتضيات المصلحة العربية القومية، إلا أن الميثاق العربي الذى صدر فـــى

ختام هذه المحادثات –أي ميثاق جامعة الدول العربية– قد جاء معبرا بوضوح شديد عن انتصار وجهة النظر التى غلبت الاعتبارات القطرية الضيقة على الاعتبارات القومية.

ويمكننا ملاحظة أهم مظاهر التمسك الزائد من جانب الدول العربية بمبدأ السيادة الوطنية فى أكثر من موضع من هذا الميثاق. فمن ناحية أولى، يلاحظ أن المبدأ المذكور قد نص عليه صراحة وبشكل مباشر –شكلا أو مضمونا– على الأقل فى المواضع الآتية (٢٥): الديباجة، المواد ٢، ٥، ٨، ١٨.

ومن ناحية أخري، يلاحظ أنه إلي جانب هذه الإشارات الصريحة أو المباشرة، هناك مواضع أخري فى الميثاق قد وردت الإشارة فيها إلي المبدأ المذكور بصورة عامة أو أقل صراحة. فعلى سبيل المثال، يمكن القول بأن الحرص الزائد على التمسك بهذا المبدأ هو الذى يفسر الأخذ بقاعدة الإجماع –وليس الأغلبية– كصيغة تصدر بها قرارات مجلس الجامعة –الذى هو الجهاز الرئيسى فيها بحسب نص الميثاق– وذلك بالنسبة إلي كل ما يتعلق بالمسائل أو الموضوعات المهمة.

ولا شك فى أن اعتماد قاعدة الإجماع هذه تشكل واحدا من أهم المظاهر الدالة على حرص الدول العربية –عند إنشاء الجامعة– على التمسك بسيادتها القطرية. ومرد ذلك إلي حقيقة أن التفسير الوحيد المقبول فى هذا الشأن، ومن وجهة نظرنا، هو أن هذه الدول قد تعمدت ألا تترك لغيرها إلزامها بالقبول بأي تعهد دون موافقتها.

ومما يدعو للأسف، أن قاعدة الإجماع فى ميثاق الجامعة قد ظلت كما هى، ولم يطرأ عليها أى تعديل إلي اليوم، وذلك على الرغم من كل

التطورات الدولية التى حتمت ضرورة التعامل مع مفهوم السيادة الوطنيــة من منظور جديد وغير تقليدى. بل إن الملاحظ فى هــذا الشــأن، هــو أن التطورات التالية على صعيد العمل العربي المشترك قد سارت فــى اتجـاه تعزيز قاعدة الإجماع هذه والتوكيد عليها. ولعل القــرار التفســيرى الــذى أصدره مجلس الجامعة عام ١٩٧١، والذى أشار فيه إلي وجوب أن يقتصر تطبيق قاعدة الإجماع على الموضوعات المتعلقة بسيادة الــدول الأعضــاء (هكذا دون وضع أية معايير يسترشد بها فى تحديد مثل هذه الموضوعات)، وكذا المسائل المنصوص عليها صراحة فى صلب الميثــاق، لا يعــدو –أي القرار المشار إليه– أن يكون مجرد مثال واحد فى هذا الخصوص. كذلــك، فإن من الأمور التى تستحق الإشارة إليها أيضا، فى هذا الشأن، حقيقــة أن المحاولات المختلفة التى استهدفت تعديل ميثاق الجامعة –وباستثناء عــدد قليل جدا منها– قد أبقت على قاعدة الإجماع على الأقل بالنسبة إلي القضايا الجوهرية[٢٦].

ب) تحدى الإقليمية الجديدة

أستقر الرأي لدى الباحثين في حقل القــانون الدولــي والمنظمــات الدولية على التسليم بحقيقة أنه وإن كانت الظاهرة الإقليمية هــي ظــاهرة جغرافية بالأساس، إلا أنها ليست كذلك تماما. فالعامل الجغرافى وإن كــان يعتبر ولاشك شرطا لازما لإمكان الحديث عن أى تنظيم دولى إقليمــى، إلا أنه لابد من توافر عناصر أخرى تعزز هذا العامل وتعطيه مدلوله الحقيقــى. وتتمثل هذه العناصر فى الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة التى تجمــع بين عدد من الدول المتجاورة جغرافيا[٢٧].

غير أنه في مقابل هذا الرأي المستقر، ثمــة اتجــاه آخــر يذهــب

أنصاره إلى القول بأن الإقليمية ينبغى أن ينظر إليها ليس باعتبارها ترجمة لواقع جغرافى أو حضارى معين، وإنما باعتبارها -أساسا- تعبيرا عن واقع سياسى[٢٨].

والفكرة المحورية التى يستند إليها أنصار هذا الاتجاه الآخر مؤداها أن أى تجمع إقليمى إنما ينشأ أصلا لتحقيق مصالح مشتركة لأعضائه. وحيث إننا نتحدث عن تنظيمات دولية حكومية في هذا الخصوص، لذا فإنه من المتصور أن تلتقى المصالح السياسية والاقتصادية لمجموعة من الدول بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية والحضارية. كما أنه يكون من المتصور -بالقدر ذاته- أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والمترابطة ثقافيا وحضاريا.

وفى تقديرنا، أن النظر إلى الظاهرة الإقليمية بوصفها تعبيرا عن واقع سياسى فقط -أي تعبيرا عن مجموعة التفاعلات التى تتم فيما بين عدد من الدول بصرف النظر عن انتماءاتها الجغرافية والثقافية- وإن كان له بعض الوجاهة باعتبار أن التقاء المصالح السياسية والثقافية للدول الأعضاء في أى تجمع دولى يكاد يمثل شرطا عاما أو قاسما مشتركا في كل التنظيمات والتجمعات الدولية، إلا أنه لا يمكن القبول بهذا الرأي على إطلاقه لأنه لا يصلح في ذاته سببا مسوغا لقيام تجمع دولى إقليمى بالمعنى المتعارف عليه لدى الباحثين في حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية. ومرد ذلك إلى حقيقة أن المصالح السياسية للدول عموما هي بطبيعتها متغيرة، في حين أن التنظيم الدولي أيا كان نطاقه، إنما يفترض فيه أنه يقوم أساسا على عنصرى الثبات والاستمرارية.

والحق، أنه على الرغم من هذا الانتقاد الأساسى الموجه إلى فكرة

"الإقليمية الوظيفية" هذه أو "الإقليمية الجديدة"، إلا أنها وجدت بعض المؤيدين لها في الفترة الأخيرة ومنذ بداية العقد الأخير تحديدا، ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وإنما أيضا على مستوى مناطق أخرى عدة في العالم المعاصر.

فمع تراجع وظائف الحدود السياسية للدول عموما، ومع تزايد حجم التفاعلات وكثافتها النسبية بين هذه الدول وبعضها البعض ودونما اعتبار للحدود الفاصلة بينها وبصرف النظر عن روابط التجاور الجغرافى، فقد أصبح من المشروع التساؤل اليوم عن مدى جواز استمرار تكييف الظاهرة الإقليمية باعتبارها ظاهرة جغرافية-ثقافية وحضارية بالأساس(٢٩).

كما ثار سؤال آخر، في هذا الخصوص، مؤداه إلى أى مدى يمكن القول بإمكان تعايش هذه المفاهيم المتعددة للإقليمية جنبا إلى جنب، بمعنى هل يتصور أن يوجد مثلا تجمع دولى إقليمى ركيزته الأولى روابط التجاور الجغرافى والانتماء الثقافى والحضارى المشترك، ويوجد في الوقت ذاته تجمع دولى إقليمى آخر يستغرقه وينطلق من فكرة التقاء المصالح السياسية والاقتصادية لأعضائه أيا كانت مواقعهم الجغرافية؟

وبعبارة أخرى، أكثر تحديدا، إلى أى مدى يصح لنا أن نتصور مثلا إمكانية تعايش "المشروع الشرق أوسطى" -الذى هو تطبيق لفكرة الإقليمية الجديدة التى تنهض أساسا، وكما سلف القول، على حجم التفاعلات السياسية فيما بين الأطراف المعنية-مع جامعة الدول العربية وغيرها من التنظيمات الإقليمية المحدودة كمجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى، وهى كلها تنظيمات الأصل فيها أنها قامت على روابط التجاور الجغرافى والانتماء الثقافى والحضارى؟

وما نراه-وتوكيدا على ما سبق أن ألمحنا إليه- فإنه وإن كان لا يوجد ثمة بالضرورة تعارض أساسى بين المفهوم الجغرافى أو التقليدى للإقليمية وبين ما يروج له الآن من مفاهيم سياسية واقتصادية مستحدثة لها، حيث لا مانع البتة-من وجهة النظر المتعلقة بنظريات التكامل والاندماج الدوليين- من إمكانية حدوث نوع من التزاوج أو التنسيق بين هذه المفاهيم جميعها، وبحيث لا ينبغى بالضرورة اعتبار أن غلبة أو سيادة مفهوم معين منها يستلزم بالحتم نفى المفاهيم الأخرى، نقول إنه على الرغم من ذلك فإنه من المرغوب فيه أن نحرص على استخدام المفاهيم المشار إليها في سياقها المنطقى والتاريخى الصحيح[٣٠].

وبعبارة أخرى، فما نراه -في هذا الشأن- هو أن الإقليمية ينبغى أن يظل ينظر إليها باعتبارها ظاهرة دولية قوامها التقاء عنصرى الجوار الجغرافى والانتماء الثقافى والحضارى المشترك. أما الأشكال الأخرى للعمل الدولي الجماعى الذى يتجاوز الإقليمية بهذا المفهوم المشار إليه، فيتعين أن توصف بأوصافها الدقيقة كأن نطلق عليها مثلا: تنظيمات دولية فوق إقليمية، أو مشروعات أو مؤسسات دولية عامة متعددة الأطراف، أو مرافق دولية عامة،.....[٣١].

غاية القول، إذن، أنه من الناحية النظرية المجردة، فإن مؤسسات العمل العربى المشترك وفى مقدمتها جامعة الدول العربية لا يتعارض وجودها واستمرارها مع إمكانية قيام أشكال جديدة للتعاون الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط تتسع مظلتها لتشمل دولا أخرى إضافة إلى الدول العربية. على أن مثل هذا التعارض سيكون واقعا-لا محالة- بين جامعة الدول العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربى المشترك من جهة وبين

مشروعات التعاون الإقليمى المطروحة الآن لبناء ما أطلق عليـــه" شــرق أوسط جديد"، إذا ما بقيت هذه المؤسسات العربية القومية على ما هي عليه الآن من ضعف وبطء في مستوى الأداء.

ومؤدى ذلك، في عبارة أخرى، أنه إذا جـــاز لنـــا -علـــى ســبيل الافتراض- التسليم بحقيقة أن مشروعات التعاون الإقليمـــى فـــي منطقـــة الشرق الأوسط ستترجم في النهاية في أشكال تنظيمية معينة إن عـــاجلا أو آجلا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أنه ليس هناك من خيار أمام الـــدول العربية سوى التفاعل مع هذه المشروعات والمشاركة فيها، فإنه قد بـــات من المحتم-وكما سنرى لاحقا-أن تسعى هذه الدول -أولا- إلـــى تحديـــث أطرها المشتركة لتعزيز دورها على مستوى العمل العربى المشترك.

المحور الثالث:

سبل إحياء المشروع

العربي المتكامل

انتهينا، فيما سبق، إلى أن الحديث مجددا عن "مشروع قومى عربى" أو "مشروع عربى تكاملى"، قد بات أمرا حتميا لمواجهة التحديات الحالة والمحتملة وعلى المستويات الثلاثة سالفة الذكر.

والواقع، أن إذا كان من الممكن مناقشة سبل تحقيق هذا المشروع من مداخل متعددة، إلا أننا نرى أن ثمة مداخل رئيسية هي التى يتعين أن تولى أهمية خاصة في هذا الشأن.

وتتمثل فيما يلى بالأساس[٣٢]:

١- المدخل القانونى-المؤسسى كأحد السبل المهمة لبناء المشروع القومى العربى

تجدر الإشارة، بداية، إلى حقيقة أن المدخل المتمثل في ضرورة تحديث المؤسسات التى ينهض عليها النظام الإقليمى العربى يعد في رأينا ذا أهمية كبرى فيما يتصل بإعادة إحياء المشروع القومى العربى وتعزيز العمل العربى المشترك بعامة، ليس فقط لأن أى تجمع دولى إقليمى أو عالمى فعال إنما يستند في المقام الأول إلى مؤسسات وهياكل تنظيمية فعالة، ولكن أيضا لأن وجود هذا النظام الإقليمى العربى قد ارتبط أصلا بوجود هذه المؤسسات. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية -التى ينظر إليها وبحق باعتبارها ركيزة هذا النظام- هو ذاته الذى يؤرخ به لقيامه كنظام دولى إقليمى.

كما تجدر الإشارة،من جهة أخرى، إلى حقيقة أنه من المسلم به بصفة عامة أن وظيفة القانون في تعزيز العمل الدولي الجماعى وفى تحقيق الاندماج والتكامل الإقليميين،قد أصبح ينظر إليها -وخاصة منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية- باعتبارها تمثل خطوة مهمة وأساسية.

ولعل خبرة التنظيم الدولى (الإقليمى) الأوربى تعتبر ذات دلالة كبيرة في هذا الشأن. فالثابت، أنه من خلال إبرام العديد من الاتفاقات نجحت مجموعة دول أوربا الغربية -وبطريقة تدرجية- في إنجاز العديد من الخطوات التكاملية على طريق وحدتها السياسية(٣٣).

على أن القول بأهمية الوظيفة التى يضطلع بها القانون في نطاق العمل الإقليمى التكاملى أو المشترك، لا يعنى في حقيقة الأمر التقليل من دور الإرادة السياسية لمجموعة الدول المعنية، وإلا فكيف يمكننا مثلا أن نقارن بين عجز النظام العربى الذى قام على وجود العديد من المؤسسات والهياكل التنظيمية، وعلى الرغم من كل عناصر الاتفاق"الطبيعي" التى تقرب بين أطرافه، وبين نجاح دول الاتحاد الأوربى في الوصول إلى درجة متقدمة للغاية من التنسيق السياسي والتكامل الاقتصادى فيما بينها.

والواقع، أنه على الرغم من اقتناعنا الكبير بحقيقة أن الأساس القانونى-المؤسسى للعمل العربى المشترك ليس دون الحد الأدنى المطلوب لتعزيز هذا العمل وتطويره، إلا أننا نرى -مع ذلك- أن ثمة عيوبا وثغرات عديدة ما تزال تشوب هذا العمل وتستلزم المبادرة إلى إزالتها وتصحيحها كخطوة أولى ضرورية لتحديث المؤسسات العربية القائمة التى تشكل بدورها-أى هذه المؤسسات-أساسا قويا يرتكن إليه أى مشروع قومى تكاملى فيما بين الدول العربية.

وتتمثل هذه العيوب أو تلك الثغرات بالدرجة الأولى في الأمور الآتية: جمود آلية صنع القرارات،قصور البناء المؤسسى أو الهيكل التنتظيمى، غموض العلاقة فيما بين مؤسسات العمل العربى المشترك وعدم

تكاملها، ضعف نظام تسوية المنازعات، وأخـــيرا ضعــف الجـــهاز الإدارى وعدم تبلور مفهوم واضح لفكرة" الوظيفة العامة العربية" .

ونعرض، فيما يلى، لكل واحد من هذه الأمور الخمســـة لمحاولـــة إلقاء بعض الضوء حول حدود ما يمكن أن يسهم به المدخـــل القـــانونى- المؤسسى -من خلال ما يقدمه أفكار في هذا الشأن- فـــي تعزيـــز العمـــل العربى الجماعى وتحقيق المشروع العربى التكاملى.

أ) نحو آلية موضوعية لصنع القرارات فى إطار العمل العربـــى المشترك

لاشك في أن المدخل الخاص بآلية صنع القرارات وطريقة تنفيذهـــا في إطار مؤسسات العمل العربى المشترك، يأتى في مقدمة المداخل التـــى يلزم تطويرها بما يساعد على تعزيز هذا العمل وبما يسمح بإرساء دعـــائم "مشروع قومى عربى" جديد.

فالمشاهد، الآن، أن العمل الدولي عموما أخذ يميل إلى القبول بعـدم ملاءمة الأخذ بقاعدة الإجماع -كصيغة لاتخـــاذ القـــرارات- لإنجـــاح أيـــة محاولة للتعاون أو التكامل فيما بين مجموعة من الدول. ويصـــدق ذلـــك، بشكل جلى، على حالة مؤسسات العمل العربى المشترك.فكما تكشف خـــبرة هذا العمل في إطار جامعة الدول العربية مثلا، يلاحظ أن إعمــــال القـــاعدة المذكورة كان لها مثالبها المتعددة، حيث أدت إلى النيل من قدرة الجامعـــة على التحرك بإيجابية في العديد من المجالات، كما أدت في نهاية الأمر-إلى جعل الجامعة بمثابة مؤتمر دولى عربى للتشاور لا أكثر[٣٤].

على أن عدم ارتياحنا لآلية صنع القرارات في الإطار العربـــى مـــن

خلال قاعدة الإجماع وتحمسنا -في المقابل- إلى قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو الموصوفة، لا يعنى أننا ننظر إلى هذا التعديل، بافتراض حدوثه، بوصفه يمثل العصا السحرية التى ستقيل مؤسسات العمل العربى المشترك من عثرتها، وستقود بالتالى إلى تعزيز هذا العمل. فكما سنرى،لاحقا، فإن العبرة في المقام الأول والأخير ليست في النصوص القانونية المناسبة-على الرغم من لزوميتها -بقدر ما هي في الإرادة السياسية التى يناط بها إعمال هذه النصوص وما تتضمنه من قواعد وأحكام.

ويتصل بحماسنا لفكرة العدول عن قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية -دون إغفال التحفظ سالف الذكر- أهمية النص في القوانين التأسيسية لمؤسسات العمل العربى المشترك على عدم قصر القرارات التى تتمتع بقوة النفاذ الفورى والمباشر في مواجهة الدول الأعضاء على المسائل الإجرائية أو ذوات الأهمية المحدودة.

ب) علاج القصور في البناء المؤسسى القائم

يلاحظ الدارس لمنظومة العمل العربى المشترك على امتداد ما يزيد على نصف القرن من الزمان، أن المؤسسات التى ينبنى عليها هذا العمل إما أنها تستند إلى هياكل تنظيمية جد محدودة من حيث نوعيتها وخاصة إذا ما قورنت بمثيلاتها في نطاق التجارب التنظيمية الدولية الإقليمية الأخرى، كتجربة التنظيم الدولي الأوربى بل وحتى في التنظيم الدولي الأفريقى القارى. وبعبارة أخرى، فالثابت أن البنية المؤسسية للنظام العربى ما يزال

يغيب عنها بعض الأجهزة أو المؤسسات التى يلزم وجودها، ليس فقط من أجل استكمال هذه البنية وإنما أيضا لإمكان الحديث عن تطوير العمل الجماعى المشترك وتعزيزه.

وفى هذا السياق، فنحن نرى أن أى محاولة جادة لدعم العمل الجماعى العربى للخروج من أزمته الراهنة، قد باتت تستلزم ضرورة أن يضاف إلي المؤسسات القائمة، بعد تطويرها، المؤسسات أو الأجهزة التالية: الجهاز القضائى، جهاز (مؤتمر القمة)، آلية عربية لحقوق الإنسان.

- ففيما يتعلق بالجهاز القضائى، فإن ضرورته تنبع من حقيقة أن ثمة مجالات متعددة يستطيع من خلالها هذا الجهاز أن يسهم في تعزيز العمل العربى المشترك. ومن هذه المجالات وعلى سبيل المثال(٣٥): المجال الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات المختلفة التى تثور فيما بين الدول العربية. فكما هو معلوم، ثمة إمكانية غير محدودة لدور مهم يمكن للجهاز المذكور أو يضطلع به في هذا الخصوص، وذلك على اعتبار أن هناك أنواعا من النزاعات الدولية عموما-ومنها النزاعات العربية-العربية لا يصح التعامل معها أو تسويتها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة، وهى النزاعات التى اصطلح على تسميتها "بالنزاعات القانونية"، كنزاعات الحدود مثلا. وهناك، أيضا، المجال الخاص بوظيفة الإفتاء في الأمور الخلافية المعقدة والتى تتباين بشأنها وجهات نظر الدول الأعضاء أو الأجهزة المعنية. فالمشاهد، أنه كلما تعددت مجالات العلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من الدول سواء داخل إطار تنظيمى معين أو خارجه، زادت-بالتبعية- موضوعات الخلاف التى يلزم لحلها الحصول على رأى أو فتوى قانونية من جهاز متخصص.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا، في هذا الخصوص، بأن مسألة التنسيق بين مؤسسات العمل العربى المشترك وأجهزته المختلفة سواء القائمة حاليا أو تلك التى يمكن أن تقوم في المستقبل، وكذا مسألة تنازع الاختصاص فيما بين هذه المؤسسات وتلك الأجهزة جميعها،تعتبر ولا شك من بين المسائل المهمة التى يمكن للجهاز القضائى أن يقدم بشأنها الآراء القانونية (الفتاوى) الصحيحة، ومن ثم يسهم في تعزيز العمل العربى المشترك.

– وفيما يتعلق بجهاز(مؤتمر) القمة، فالمشاهد أن الخبرة التاريخية للعمل العربى المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية تكشف عن حقيقة أن اجتماعات القمة العربية –أو ما عرف بدبلوماسية القمة العربية– قد تطورت لتصير أحد العوامل المهمة التى يعول عليها أحيانا في معالجة بعض الخلافات العربية المستعصية، إن لم يكن بواسطة المؤسسات الجماعية المعنية ذاتها فعلى الأقل في إطارها أو تحت مظلتها[٣٦].

على أن الملاحظ في هذا الشأن، هو أنه على الرغم من الفائدة الكبرى التى يمكن أن تحققها دبلوماسية القمة وخاصة في مجال التسوية السلمية للنزاعات، إلا أن هذا النوع من العمل الدبلوماسى العربى يعتبر متخلفا من نواح كثيرة بالمقارنة بغيره في نطاق بعض التنظيمات والتجمعات الدولية الأخرى.

فأولا، يلاحظ أن اجتماعات القمة العربية لا تتم بشكل دورى[*]. كما أن العمل العربى قد جرى عموما على تغيب عدد ليس بالقليل من الملوك والرؤساء العرب عن حضور اجتماعات القمة. وكذلك، فإن الخلافات

---

[*] وافق مؤتمر القمة العربي الطارئ الذى انعقد بالقاهرة يومى ٢١و٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ على اعتماد مبدأ دورية اجتماعات القمة العربية اعتبارا من مارس ٢٠٠١.

العربية الناجمة عن التوجهات السياسية المتباينة للعديد من الدول العربيـة، تعتبر بدورها من بين العوامل التى تفسر عدم فعالية دبلوماسية القمة فـى إطار النظام العربى، حتى إن القرارات التى تصدر عـن اجتماعاتـها قـد أصبحت مجرد أمنيات لا ترقى إلى مستوى التنفيذ، وهو أمر يبـدو -مـن وجهة نظرنا- غير طبيعى بالنظر إلى المركزية الشديدة التى تتسـم بـها عملية صنع القرار السياسي وطريقة اتخاذه في دولنا العربية.

لذلك، فنحن نرى أهمية تطوير آلية القمة العربية على أى مسـتوى عربى كان، حيث إن ذلك قد أضحى أمرا ضروريا ما دمنـا نتحـدث عـن تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك وتحديثها بما يتيح الفرصة لإرساء دعائم مشروع عربى تكاملى جديد.

وفى تقديرنا، أنه يمكن إحداث التطوير المنشود لهذه الآليـة مـن خلال الخطوات الآتية[٣٧]: فأولا، أنه أصبح من الضـرورى حسـم الجـدل الفقهى الذى ما يزال يجد صدى له في أوساط بعض البـاحثين المـهتمين بشأن الأساس القانونى لاجتماعات القمة علـى مسـتوى العمـل العربـى الجماعى، أى في نطاق جامعة الدول العربية، وذلك من خلال النـص فـي صلب الميثاق على جهاز خاص للقمة يجتمع على مستوى رؤساء الدول.

ويتصل بذلك، من ناحية ثانية، وجوب أن يتضمن النص في ميثـاق الجامعة إشارة صريحة إلى نظام معين لدورية اجتماعات القمة على غـرار ما هو موجود في تنظيمات دولية أخرى، كمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، و يفضل أن يكون ذلك مرة كل عام بالنسبة للاجتماعـات الدورية أو العادية.

ومن ناحية ثالثة، يتعين أن يتضمن النص المقترح إشارة صريحـة

أيضا إلى أن هذه الاجتماعات الخاصة بالقمة لا يجب أن تتم إلا علـى هـذا المستوى الرسمى وحده، ما لم توجد ظروف طارئة للغاية تقضى بغير ذلك، وعلى سبيل الاستثناء. وأخيرا، فإنه يلزم أن يشار في النص المذكور إلـى أنه ما لم يتم الاتفاق على مكان انعقاد القمة فـي أى عاصمـة أو مدينـة عربية، فإنها تجتمع في المقر الدائم للجامعة بالقاهرة.

– وأما فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء آلية عربية لحقوق الإنسـان، فتقديرنا أن نقطة البدء في هذا الخصوص تكمن فـي حقيقـة أن التنظيـم الإقليمى العربى القائم في الوقت الراهن يعتبر متخلفا إلى حد كبـير فيمـا يتعلق بمسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة إذا مـا قـورن بتجارب التنظيم الدولي المتعددة التى نشأت في أعقـاب انتـهاء الحـرب العالمية الثانية. فالثابت،مثلا، أنه على الرغم من الإشارة الصريحـة فـي المحادثات التمهيدية لإنشاء الجامعة إلى أنها –أى الجامعة– تمثل "استجابة للرأى العام العربى في جميع الأقطار العربية فضلا عن كونها قـد جـاءت تتويجا للتطلعات والأمانى القومية..."، إلا أن الملاحظ هو أنـه لا ميثـاق جامعة الدول العربية ولا غيره من المواثيق التأسيسـية ذات الصلـة قـد تضمن أية نصوص فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان هذه(٣٨).

واقتناعنا، أن إيلاء أهمية كبرى لهذه المسألة في نطاق العلاقـات العربية–العربية قد أضحى أمرا ضروريا للغاية فى الوقت الراهن، ليس فقط لأن قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم تعد مسـألة تـهم الـدول فرادى ووحدها، وإنما أيضا لأن نجاح أى تجربة للتكامل الإقليمى فيما بيـن مجموعة من الدول أصبح المدخل الحقيقى له هو الإنسان نفسه، وحسـبنا أن نشير –توكيدا على ذلك– إلي تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي، حيـث

إن من بين الاتفاقات التأسيسية التى أبرمتها الدول الأوروبية -وحتى قبل إبرام اتفاق روما لعام ١٩٧٥ المنشئ للسوق الأوروبية المشتركة- جاءت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المبرمة فى عام ١٩٥٠.

وترتيبا على ذلك، فإن أى محاولة جدية لصياغة "نظام عربى جديد" قادر على مواكبة التطورات الحادثة على المستوى الدولي العالمى، لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة المهمة. وعليه، فإن العمل العربى من أجل تعزيز حقوق الإنسان ينبغى أن يركز اهتماماته على عدد من المجالات ذات الأولوية الخاصة في هذا الشأن، ومنها: السعى الحثيث من أجل إبرام اتفاقية عربية شاملة لحقوق الإنسان أسوة بما عليه الحال في تنظيمات دولية أخرى كالتنظيم الدولي الأوربي (الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان)، والتنظيم الدولي الأمريكى (الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)، والتنظيم الدولي الأفريقي (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب). كما أن الدور المهم الذى تضطلع به المنظمات العربية غير الحكومية ذات الصلة بهذا الموضوع كاتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ينبغى أن يحظى بالدعم والتأييد على المستويين العربى والوطنى.

ج) تصحيح شكل العلاقة فيما بين مؤسسات العمل العربى المشترك

كما هو معلوم، تتكون منظومة العمل العربى المشترك القائمة في الوقت الراهن من أربع طوائف رئيسية من المؤسسات المشتركة، وهى: جامعة الدول العربية، التجمعات العربية الجزئية، المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة، التنظيمات والهيئات العربية غير الحكومية. ولاشك في

أن هذه المنظومة تشكل أساسا متكاملا لأى مشروع تكاملى عربى، إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها لخدمة العمل الجماعى المشترك، وإذا أخذ بعين الاعتبار أهمية وجود علاقة تنسيق بين هذه التنظيمات وبعضها البعض.

وتأسيسا على ذلك، في عبارة أخرى، فإن مدخل التنسيق فيما بين هذه المؤسسات وبعضها البعض الأخر ينبغى أن يحظى بالقدر اللازم من الاهتمام، ونحن نتحدث عن "مشروع قومى عربى جديد" نواجه من خلاله التحديات الراهنة بمستوياتها الثلاثة وسالفة الذكر. ولما كانت جامعة الدول العربية هي التى تشغل –وبحق– مركز الصدارة بالنسبة إلى خريطة المؤسسات والهيئات التى ينهض عليها النظام الإقليمى العربى منذ قيامه في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، لذا فإن هذه المؤسسة العربية القومية هي التى يجب أن تكون الطرف الأصيل في أية علاقة تنسيق يقترح إنشاؤها مع أية مؤسسة أو هيئة عربية أخرى. وفى قول أخر، فإن الحديث عن دعم العلاقات فيما بين مؤسسات العمل العربى المشترك، وبصفة خاصة علاقات التنسيق المتبادل ينبغى أن يكون طرفاها جامعة الدول العربية من جهة وكل طائفة من الطوائف الثلاث من التنظيمات المشار إليها آنفا من جهة أخرى، وذلك على التفصيل التالى:

* مدخل التنسيق بين جامعة الدول العربية والتجمعات العربية الجزئية

تجدر الإشارة، بداية، إلى حقيقة أن قيام التجمعات العربية الجزئية أو المحدودة –أو إن شئنا الدقة نظرية النظام الإقليمى العربى الفرعى– قد أرتكن بالدرجة الأولى إلى الخبرة التاريخية المكتسبة من معطيات العمل العربى التكاملى وظروف الدول العربية.

وكما هو معلوم، تقوم نظرية النظام الفرعى على فكــرة أن العمــل التكاملى فيما بين مجموعة من الدول التى تجمع بينها روابط خاصة، يمكن أن تبدأ بتجمعات إقليمية محدودة ذات أوضاع متشابهة أو متجانسة جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، وعلى افتراض أن يكون قيام مثل هذه التجمعات المحدودة ليس هدفا في ذاته وإنما خطوة تمهيدية للدخول في تجمعـــات وتنظيمـــات إقليمية أوسع نطاقا وأكثر شمولا. أى أنه ينظر إلى التنظيم الدولي الإقليمــى الأم في مثل هذه الحالة –جامعة الدول العربية في حالتنا – بوصفه الدائــرة الأكبر التى تغذيها وتتكامل معها دوائر أخرى أقل حجما وأضيـــق نطاقــا، وبحيث يكون في قوة أى من هذه الدوائر الأخرى الأقل قوة وتدعيم للدوائر الأكبر. كما تنعكس ظروف هذه الدائرة الأخيرة–أى الدائـــرة الأم– قــوة أو ضعفا– على التنظيمات الفرعية القائمة في ظلها .

ومما لاشك فيه، أن تحقيق التكامل الإقليمى من خلال الأخذ بمنـــهج النظام الإقليمى الفرعى، تمهيدا لتحقيق التكامل الإقليمى الأشمل، يمكــن أن يكون مقبولا وذا جدوى في معالجة قضية التجزئة العربية، وذلــك بــالنظر إلى وجود العديد من الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية التى تربط بيــن أعضاء كل تجمع: اتحاد دول المغرب العربى، تجمع دول مجلس التعـــاون الخليجى، تجمع يشمل مثلا مصر والسودان وليبيا...

ويساعد على ذلك، في حالتنا العربية، أن ميثـــاق جامعــة الـــدول العربية قد تضمن نصا صريحا في هذا الخصوص يشير إلى إمكانية مبـادرة دولتين عربيتين أو أكثر إلى الاتفاق على إنشاء تنظيمات جماعية يكون من شأنها جعل الروابط فيما بينها أقوى وأمتن مما هي عليه طبقـــا للميثـــاق الحالى للجامعة (المادة التاسعة).

ومعنى ذلك، أنه لا يوجد ثمة تعارض البتة بين وجود جامعة الدول العربية على قمة التنظيم الإقليمى العربى وإمكانية وجود تجمعات أو تنظيمات دولية عربية فرعية كالتجمعين القائمين المشار إليهما آنفا. فناهيك عن حقيقة أن إنشاء مثل هذه التجمعات، سواء القائمة أو تلك التى يمكن أن تنشأ في المستقبل، يستجيب من حيث الأصل لاعتبارات الجغرافيا والتمايز النوعى النسبى لبعض الأقطار العربية وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع التاريخية والسياسية. المسلم به أن إنشاء هذه التجمعات إنما يمكن النظر إليه أيضا بوصفة إعمالا لمبدأ التدرج في العمل التكاملى. زد على ذلك، أنه بالنظر إلى الموقع الرئيسى الذى تشغله جامعة الدول العربية على خريطة التنظيم الدولي الإقليمى العربى، فإن الأصل في الأمور هو أن ولايتها العامة تتسع لتستغرق كل شأن عربى، وبما في ذلك الشئون التى تدخل ضمن نطاق الولاية العامة لأى تجمع عربى (إقليمى) آخر. ومن ذلك مثلا، أن أمن دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بنزاعها مع إيران حول موضوع الجزر في الخليج هو مسألة تعنى جامعة الدول العربية تماما كما تعنى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وما نراه، فإنه إذا قدر لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أن تجد طريقها إلى التنفيذ ويؤخذ بها عملا، فإن تقنين علاقة قانونية جديدة بين الجامعة وهذه التجمعات العربية الفرعية –سواء القائمة منها حاليا أو التى يمكن أن تقوم مستقبلا– قد أضحت أمرا ضروريا من وجهة النظر المتعلقة بتحديث مؤسسات العمل العربى المشترك والارتفاع بمستوى أدائها كمدخل لبناء مشروع قومى عربى(٣٩).

والواقع، أن الخبرة المماثلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعلاقاتها

بالمنظمات الدولية الإقليمية، يمكن أن تكون مفيدة فـي هـذا الخصـوص، وبالذات فيما يتصل بالأمور الآتية:

فأولا، فبداية، من المرغوب فيه أن يراعى في تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وجوب النـص علـى تشـجيع قيـام التجمعـات العربيـة الفرعية -كل على حده وفى نطاق اختصاصه المكانى - بالوظائف المنوطة بها في مجال التسوية العمية للمنازعات التـى تثـور فيمـا بيـن الـدول الأعضاء.

ثانيا، ويتصل بما تقدم، ومن جهة أخرى، أنه إذا نشب نزاع بيـن دولتين عربيتين عضوين في تجمع عربـى فرعـى معيـن، مثـلا: قطـر والبحرين في إطار مجلس التعاون الخليجى، أو ليبيا وتونـس فـي إطـار الاتحاد المغاربى، فإن الأولوية في التحرك العربى لتسوية هذا النزاع يتعين أن تعطى للتجمع العربى الفرعى المعنى فى المقام الأول، وليـس لجامعـة الدول العربية.

ثالثا، كذلك، فإنه من المهم جدا أن يراعـى فـي حالـة الموافقـة النهائية على إنشاء محكمة العدل العربية -كجهاز قضائى رئيسى في إطـار الجامعة- أن تخول التجمعات العربية الفرعية الحق في التقدم إلـى هـذه المحكمة لطلب الفتاوى بشأن المسائل القانونية التـى تثـور فـي نطـاق اختصاص كل منها. كما أنه من المهم، أيضا، أن ينظر إلى هذه المحكمـة على أنها محكمة استئناف عربية تستأنف أمامها الأحكام التى تصدر عـن الأجهزة القضائية التابعة للتجمعات الفرعية.

ولا شك في أن ذلك إذا قدر له أن يتحقق فإنه سيكون عظيم الفـائدة في تعزيز العمل العربى المشترك حيث إنه سيسهم في بلورة ما يمكـن أن

نسميه "قانون دولى عربى" أو "قانون عربى"، أسوة بمـــا اصطلـح علـــى تسميته "بالقانون الدولي الأمريكى" و"قانون المجتمع الأوروبى".

وأخيرا، وربما ليس آخرا، قد يكون من المهم كذلـــك أن تتضمـــن العلاقة الجديدة المقترحة بين جامعة الدول العربيـــة والتجمعـــات العربيـــة الفرعية نصا يشير بشكل صريح وقاطع إلى وجوب ألا ينتهج أى من هـــذه التجمعات سياسة خارجية تتناقض في مجملها مع السياسات الخارجية التى تنتهجها الدول العربية عموما في إطار الجامعة. ومؤدى ذلك، في عبـــارة أخرى، أن أى محاولة لإعادة بناء جامعة الدول العربية ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن التجمعات العربية الفرعية لا يمكن أن تكون بديلا عـــن هذه الجامعة بأى حال من الأحوال.

* مدخل العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة

ما نراه، في هذا الخصوص، أن هذه العلاقة يجب أن تولى أكبر قدر من الاهتمام ونحن نتحدث عن إعادة إحياء المشروع القومـــى العربـــى أو المشروع التكاملى فيما بين الدول العربية، وذلك بالنظر إلى الدور المحورى الذى يمكن للمنظمات العربية المتخصصة أن تضطلع به في مجـــال تعزيـــز العمل العربى المشترك عموما وتطويره بما يواكـــب التطـــورات الدوليـــة الراهنة على المستويين الإقليمى والعالمى(٤٠).

ويعزى ذلك -بحسب اقتناعنا- إلى عدة اعتبارات.

فأولا، لأن هذه المنظمات إما أنها قد نشأت أصلا ومن حيث الأصـــل في إطار جامعة الدول العربية ذاتها، وإما أن الجامعة هي التى شجعت على إنشائها، وهو ما يعنى أن أى محاولة لتطوير أداء الجامعة كمنظمة عربيـــة

رئيسية –أى كركيزة لأى مشروع تكاملى عربى– لابد وأن تمتـــد لتشــمل أيضا المنظمات كافة التى أنشئت في إطارها.

وثانيا، لأن تقنين شكل جديد لعلاقة المنظمات العربية المتخصصـــة سواء ببعضها البعض الآخر أو بالمنظمـــة العربيـــة الأم (جامعـــة الـــدول العربية) صار ضروريا بالنظر إلى حقيقة أن المدخل الوظيفى هـــو الـــذى أصبح يعول عليه الآن في تحقيق أهداف التكامل الإقليمى لأى مجموعة من الدول.

وثالثا، لأنه مع تزايد أعداد هذه المنظمات وبشكل مطرد في نطـــاق العمل العربى المشترك، فقد أدى ذلك –وفى غيبة وجود تنسيق فعال فيمـــا بينها– أدى إلى حدوث نوع من الازدواجية والتداخل فـــي الاختصاصـــات، وهو ما ترتب عليه في النهاية هدر كبير للإمكانات وعدم القدرة على الإفادة القصوى من الموارد المتاحة[٤١].

وفى تقديرنا، أن البحث في صياغة جديدة لشكل العلاقة فيما بيـــن جامعة الدول العربية من جهة وبين المنظمات العربية المتخصصة من جهة أخرى أو فيما بين هذه المنظمات وبعضها البعض –من جهة ثالثة– كخطوة مهمة على طريق إرســـاء مشـــروع تكـــاملى عربـــى نـــاجح، ينبغـــى أن يسترشد –أى مثل هذا البحث العلمى والعملى – بأمرين مهمين:

أما الأمر الأول، فيتمثل في وجوب الإفادة مما استقر عليه العمـــل فعلا في إطار بعض تجارب التنظيم الدولي الأخرى، وخاصة تجربة التنسيق فيما بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة الموصولـــة بها من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وأما الأمر الثانى، فيتمثل في الخبرة العملية المستمدة من واقع العلاقات فيما بين مؤسسات العمل العربى الجماعى في المجال الاقتصادى وما تكشف عنه، من ازدواجية جد صارخة في الاختصاصات وفى مجالات النشاط المختلفة(٤٢).

ويمكن القول، في ضوء هذين الأمرين سالفى الذكر، بأن المرتكزات الأساسية لهذا الشكل المقترح للعلاقة الجديدة المتصورة، التى يتعين أن تقوم بين جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحاد العربية المتخصصة التى نشأت في إطارها أو التى تعمل بالتعاون معها، إنما تتمثل –أى هذه المرتكزات– في الآتى على وجه الخصوص:

فنقطة البداية، في رأينا، تكمن في وجوب المبادرة إلى الاتفاق على شكل موحد لهذه العلاقة القانونية. فالمشاهد، أنه على الرغم من حقيقة أن الوضع العادى للأمور يقضى بأن يكون ثمة ترابط عضوى ووظيفى بين مجمل الأجهزة والمؤسسات التى تنتهى إلى بنيان تنظيمى واحد، إلا أن ذلك يكاد يكون غائبا إلى حد بعيد بالنسبة إلى المنظومة الخاصة بمؤسسات العمل العربى المشترك(٤٣).

وثانيا، فإنه من الضرورى أن يعاد النظر في توزيع مقار المنظمات العربية المتخصصة، وبحيث ينص في أى تعديل يتم إدخاله على الشكل القانونى الحاكم لعلاقتها بالجامعة على وجوب ألا تستضيف الدولة العربية الواحدة أكثر من منظمتين فقط من هذه المنظمات .

وثالثا، نرى كذلك أنه أضحى من اللازم الاعتراف للمنظمات العربية المتخصصة التى نشأت في إطار الجامعة –وبقرارات من مجلس الجامعة– بالشخصية القانونية الدولية المستقلة، لأن الحديث عن ضرورة تعزيز

العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات لا ينبغي أن يكون على حساب التمتع بالشخصية القانونية الدولية لهذه الأخيرة. ومؤدى ذلك، في عبارة أخرى، أن إبرام "اتفاقات وصل" بين المنظمات العربية المتخصصة -كل على حدة- وبين جامعة الدول العربية، على غرار ما هو موجود في إطار نظام الأمم المتحدة، يمكن أن يكون مفيدا في صياغة علاقة قانونية جديدة بينهما.

ورابعا، وكما أشرنا في حالة التجمعات العربية الجزئية، فإنه من المرغوب فيه أن تخول هذه المنظمات العربية المتخصصة سلطة التقدم إلى محكمة العدل العربية -حال قيامها- لطلب الفتاوى منها بشأن المسائل القانونية التى تثور في نطاق مباشرة كل منها لاختصاصاتها، وكذا تلك التى تتصل بعلاقاتها المتبادلة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، بالنظر إلى عدم وجود جهاز عام في نطاق منظومة جامعة الدول العربية.

ولا شك في أن تخويل هذه المنظمات الحق المذكور قد أضحى ضروريا في إطار الحديث عن تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك أو التفكير بجدية في إمكانية إحياء المشروع القومى العربى التكاملى، خاصة وأن تعدد مجالات النشاط الذى تباشره هذه المنظمات يؤدى -بالتبعية- إلى تعدد موضوعات الخلاف أو تباين وجهات النظر التى يلزم لحلها الحصول على رأى أو مشورة قانونية من جهاز متخصص[٤٤].

* الحاجة إلى مدخل جديد لتنظيم علاقة جامعة الدول العربية بالمنظمات العربية غير الحكومية

لعله من قبيل تحصيل الحاصل القول، بداية، بأنه قد بات من المسلم

به في الوقت الراهن أن التنظيمات غير الحكومية عموما -الوطنية منـــها والدولية على حد سواء- قد أضحت تضطلع الآن بدور مهم فـــي مختلــف المجالات وخاصة تلك التى تتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة وكذا تلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان(٤٥).

وحيث إن الاقتراب الوظيفى في دراسة قضايا التكامل الإقليمى، هـو الذى أصبح يعول عليه اليوم بدرجة أكبر من ذى قبل، لذا فإننا نخلص إلـى القول بأن تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لبناء مشـــروع قومى عربى جديد يستلزم ضرورة إيجاد علاقة قانونية واضحة بين جامعـة الدول العربية بوصفها المنظمة العربية القوميـــة الأم مـــن ناحيـــة وبيـــن المنظمات العربية غير الحكومية (كاتحاد المحـــامين العـــرب، والمنظمـــة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب مثلا) من ناحية أخرى.

ويمكن لهذه العلاقة المقترحة أن يعبر عنها على النحـــو التـــالى، ومستفيدين في ذلك أيضا من التجربة الخاصة بعلاقة المنظمـــات الدوليـــة (العالمية) غير الحكومية بالأمم المتحدة من خـــلال المجلـــس الاقتصـــادى والاجتماعى:

فأولا، من المفيد أن ينص في ميثاق جامعة الدول العربية -عنـــد تعديلـه- على آلية معينة للتشاور بين الجامعة والمنظمـــات العربيـــة غـــير الحكومية .

واتصالا بهذه النقطة السابقة، نرى أن منح المنظمات العربية غـــير الحكومية أو الاعتراف لها "بصفة المراقب" لدى الجامعـــة، وفيمـــا يتصـــل بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك، إنما يصير أمرا جديرا بالتفكير فيـــه، حيث إن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لتنسيق المواقف والسياســـات إزاء

مثل هذه الموضوعات.

وثالثا، أن تعزيز دور المنظمات العربية غير الحكومية فـــي إطـــار منظومة النظام العربى، يستلزم أيضا أن تبادر الجامعة من جانبها -وقـــدر المستطاع- إلى تقديم الدعم المالى والفنى الممكـــن لـــهذه المنظمـــات ذات الموارد المالية المحدودة أصلا.

وتقديرنا، أن أهمية هذا الدعم -والـــذى يجـــب أن يشـــمل أيضـــا المؤازرة السياسية والمعنوية- تتمثل بالأساس في التخفيـــف مـــن بعـــض الضغوط السياسية التى قد تتعرض لها المنظمات المذكورة من جانب هـــذه الدولة العربية أو تلك، مما يعطيها -أى المنظمات العربية غير الحكوميـــة- قدرا أكبر من حرية الحركة.

والواقع، أنه لا ينال من قيمة هذا الرأي الذى نذهب إليـــه مـــا قـــد يقوله البعض عن حقيقة أن الموارد المالية لا تمثل مشكلة حالـــة بالنســـبة إلى المنظمات العربية غير الحكومية وحدها، وإنما هي مشكلة تعانى منـــها جامعة الدول العربية ذاتها. فمع اقتناعنا بسلامة هذا الرأي الثـــانى، إلا أن الجامعة ربما تظل -مع ذلك- هي الأقدر على تدبير مواردها من المنظمـــات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن الجامعة يمكنها أن تمد يد العون إلى هذه المنظمات بطرق شتى، منها مثلا القيام بنشاطات مشـــتركة أو دعـــوة المنظمات المذكورة لممارسة بعض أنشطتها في مقر الجامعة أو مســـاعدة بعضها في إبرام اتفاقات مقر مع الدول المضيفة .

د) حول ضرورة البحث عن نظام فعال لتسوية النزاعات

لا يتسع المقام هنا للبحث تفصيلا في تقدير مـــدى فعاليـــة النظـــام

العربى لتسوية النزاعات طبقا لما تكشف عنه الخبرة التاريخية ذات الصلة وعلى امتداد ما يزيد على خمسة عقود من عمر هذا النظام، لذا فقد يكون من المهم أن نركز هنا على بعض الأفكار التى من شأنها معالجة أوجه القصور في النظام المذكور وإعطائه المزيد من قوة الدفع التى التى تمكنه من الاضطلاع بوظيفته في مجال التسوية السلمية للنزاعات العربية – العربية.

وتشمل هذه الأفكار، بحسب رأينا، ما يلى[٤٦]:

فأولا، يتعين النص في صلب ميثاق جامعة الدول العربية – بوصفها الركيزة الأساسية لأى نظام عربى تكاملى– على أن يعاد تنظيم مجلس الجامعة على نحو يمكنه من الاجتماع على وجه السرعة، وذلك أسوة بما عليه الحال بالنسبة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

واتصالا بما سبق، فإن التوكيد مجددا على آلية قانونية لاجتماعات القمة العربية الشاملة يعتبر بدوره أمرا لازما ويتسق مع الدروس المستفادة من الخبرة التاريخية.

فكما سلف القول، فإن هذه الخبرة تكشف عن حقيقة أن دبلوماسية القمة العربية هذه يمكنها –إذا ما روعيت فيها الشروط المعمول بها في العديد من تجارب التنظيمات الدولية الأخرى كشرط الدورية في الاجتماعات والشرط الخاص بمستوى التمثيل ومكان الانعقاد– يمكنها أن تضطلع بدور أساسى في معالجة العديد من الخلافات العربية المستعصية. وإضافة إلى ما تقدم، فإن النص صراحة على آلية القمة العربية في إطار الجامعة بإنشاء مجلس الرؤساء والملوك مثلا واعتباره جهازا عاما من شأنه أن يحل لنا مشكلة الازدواجية التى يصطبغ بها مجلس الجامعة، والتى تتمثل في كونه

جهازا عاما من جهة تمثل فيه الدول الأعضاء جميعا وعلى قدم المساواة، وكونه -من جهة أخرى- جهازا تنفيذيا تناط به مهمة تنفيذ سياسات الجامعة وتحقيق أهدافها.

وثالثا، نحن نرى أن أى تعديل مقترح إدخاله على الوثائق الأساسية التى ينهض عليها النظام العربى لتسوية النزاعات، ينبغى أن يؤخذ فيه بعين الاعتبار ضرورة إسقاط وسيلة التحكيم كإحدى وسائل التسوية السلمية للنزاعات. ودافعنا إلى ذلك لا تكمن في التقليل من أهميته التحكيم في هذا الخصوص، وإنما لأن الدول العربية تستطيع في أى وقت تشاء وحتى من دون الحاجة إلى وجود اتفاق سابق فيها أن تقرر اللجوء إلى التحكيم كوسيلة قانونية لتسوية نزاعاتها متى رأت ذلك ملائما هذا بالإضافة إلى أن نظام التحكيم المنصوص عليه فى بعض هذه الوثائق الأساسية - وعلى رأسها ميثاق جامعة الدول العربية- إنما هو نظام ذو طابع سياسى غالبا وليس نظاما قانونيا، وهذا يخالف ما استقر عليه العمل الدولى فى العصر الحديث من اعتبار التحكيم نظاما قانونيا، وهذا يخالف ما استقر عليه العمل الدولى فى العصر الحديث من اعتبار التحكيم نظاما قانونيا متكاملا.

وأخيرا، فإننا نعيد التوكيد على ضرورة إنشاء جهاز أو أجهزة قضائية لاستكمال بعض أوجه القصور في النظام العربى لتسوية النزاعات العربية- العربية. فمثل هذا الجهاز أو الأجهزة -لازم ولا غناء عنه إذا ما أردنا- بحق -تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك تحت أى مسمى كان. ولعل الدور الفعال الذى تضطلع به محكمة العدل الأوربية في مجال دعم خطوات التكامل الإقليمى -بل والاندماجي- في نطاق دول الاتحاد الأوروبى،

يمكن أن ينظر إليه بوصفه مثالا يحتذى في هذا الخصوص.

هـ) الحاجة إلى إيلاء أهمية أكبر للجهاز الإدارى ولفكرة الوظيفة العامة في إطار مؤسسات العمل العربى المشترك

قد يكون من المناسب، ونحن نتحدث عن محاولة إحياء المشروع العربى القومى التكاملى أو تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك، أن نشير إلى حقيقة أن أى حديث عن هذا التطوير ينبغى أن يولى أهمية خاصة لجهاز الأمانة العامة -كجهاز إدارى- في نطاق أى مؤسسة من هذه المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك التعاظم المطرد في دور الأجهزة الإدارية -أو إن شئنا الدقة- الأمانات العامة في نطاق التنظيمات والتجمعات الدولية على وجه العموم[٤٧].

وتقديرنا، أن من بين الأفكار ذوات الأهمية القصوى التى تستحق الدراسة والمناقشة بشأنها في هذا الخصوص، ما يلى: فمن ناحية أولى، هناك -ولا شك- الضرورة المتمثلة فى أهمية المبادرة إلى وضع تصور أو توصيف قانونى جد واضح لمفهوم "الوظيفة العامة العربية"، بما يكفل إيجاد "الموظف الدولي العربى" أو "الموظف العام العربى" الكفء، الذى لا يتردد برهة في إعلان ولائه الكامل لهذه الوظيفة العربية القومية وتقديمه -أى هذا الولاء- على ولائه الوطني أو القطرى حال حدوث التعارض بينهما.

والواقع، أن مثل هذه المبادرة أضحت ضرورية للغاية كأحد المقومات الأساسية التى ينهض عليها أى مشروع عربى قومى ذى طبيعة تكاملية، حيث إن المشاهد في ضوء الخبرة التاريخية هو أن عددا غير محدود من بين أعضاء الجهاز الإدارى العاملين في مؤسسات العمل العربى

المشترك لا يزالون أسيرى المنطلقات والنزاعات الوطنية/القطرية الضيقة.

ويتصل بما تقدم، ومن ناحية أخرى، أهمية أن يراعى قدر الإمكان مبدأ التوزيع الجغرافى العادل عند اختيار الموظفين العاملين في المؤسسات المذكورة، وأن يكون الاختيار في جميع الأحوال مبنيا على اعتبارات الكفاءة العلمية والنزاهة والموضوعية، وليس على اعتبارات المجاملة والمحسوبية لشاغلى المناصب السياسية في هذا البلد العربى أو ذاك، وخصوصا في دول المقر.

ومن ناحية ثالثة، فإننا نرى أن اختيار الأمناء العامين -أو المديرين العامين- لهذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات العمل العربى المشترك من بين مواطنى دولة المقر يحتاج -بحسب اعتقادنا- إلى بعض المناقشة أو إعادة النظر، وذلك دون ما حرج حرصا على تفعيل المؤسسات المذكورة إلى أعلى درجة ممكنة، أخذين بعين الاعتبار الدروس التاريخية المستفادة من واقع الخبرة التاريخية ذات الصلة بهذا الأمر، وبحيث لا يتم الاختيار من بين مواطنى دولة المقر إلا فى أضيق الحدود وتحقيقا للإفادة القصوى من الكفاءات المتاحة فى هذه الدولة والتى قد لا تكوون متاحة لدى غيرها.

والحقيقة، أنه ما دمنا نتحدث عن أهمية تداول منصب الأمين/المدير العام في مؤسسات العمل العربى المشترك كخطوة مهمة على طريق وضع دعائم مشروع عربى قومى تكاملى وأخذا بما هو معمول به في أغلب التنظيمات والتجمعات الدولية، فإننا نرى أن ذلك يتعين أن يقترن أيضا بضرورة إعادة النظر في النصوص التأسيسية -سواء الحالية أو التى يمكن أن تتم صياغتها مستقبلا- والمبادرة إلى تعديلها أو صياغتها بما يكفل تخويل شاغلى هذا المنصب الرفيع سلطات واختصاصات أوسع، ليس فقط

فيما يتعلق بتسيير العمل الإدارى اليومى أو العادى، وإنما أيضا -وبالأساس- فيما يتصل بدور كل واحد منهم إزاء القضايا ذات التأثير الكبير على أداء هذه المؤسسات وقدرتها على تعزيز العمل العربى المشترك.

وأخيرا، وليس آخرا، فإن الإفادة من تجربة المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في إنشاء محاكم إدارية في إطار مؤسسات العمل العربى المشترك وفى تطوير القائم منها -كالمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية- على نحو يجعل منها أداة قادرة على توفير الضمانات القانونية التى تكفل حسن اضطلاع الموظف العربى العام بواجباته الوظيفية القومية باستقلال دون ما خوف أو تهديد سواء من جانب دولته أو من جانب دولة المقر أو حتى من جانب قياداته الإدارية الأعلى، كل ذلك إنما يصير أيضا مطلبا أساسيا في هذا السياق.

٢- إحياء المشروع العربى التكاملى من خلال المدخل السياسي- الوظيفى

انتهينا، في موضع سابق، إلى التوكيد على حقيقة أن الأزمات العديدة التى اعترضت مسيرة العمل العربى المشترك، منذ ما يزيد على خمسة عقود من الزمان، تعزى في جانب منها إلى أسباب خارجية يأتى في مقدمتها حرص القوى الاستعمارية على تجزئة الوطن العربى إلى مجموعة من الدول تفصل بينها حدود دولية بالمعنى الدقيق، كما تعزى في جانب آخر إلى أسباب مرجعها واقع البيئة السياسية العربية ذاتها[٤٨].

وكما سلف القول، أيضا، فإن الحرص الزائد من جانب الدول العربية على وجه العموم على التمسك بسيادتها الوطنية هو الذى لا يزال

يمثل إحدى العقبات الأساسية التى تعترض سبيل النهوض بالعمل العربـى الجماعى على آية صورة كانت.

وتقديرنا، أن نقطة البدء فيما يتعلق بالتعامل مع مبدأ السيادة فـي هذا الخصوص، إنما تتمثل في ضرورة إقناع الدول العربية لإعادة النظر في مواقفها إزاء هذا المبدأ، باعتبار أن إعادة النظر هذه قد أضحت في الوقـت الراهن مسألة حتمية للنهوض بالعمل العربى المشترك. ويجد هـذا القـول سنده الذى يسوغه في اعتبارات عديدة، يرتبط بعضها بالتطورات المختلفـة التى حدثت على المستوى الدولي العالمى مؤخرا، كما يرتبط بعضها الآخـر بالمعطيات الحادثة في البيئة السياسية العربية.

والحقيقة، أنه على الرغم من كل ما يقال في هذا الخصوص بشـأن دور العوامل أو الاعتبارات الخارجية في اصطناع الخلافات والمشكلات فيما بين الدول العربية والحيلولة -بالتالى- دون نجـاح "المشـروع القومـى العربى"، إلا أننا ننحاز منذ البداية إلى ذلك الاتجاه الفكرى الذى يؤمن بشكل يقينى بأن الأسباب أو المعوقات الداخلية الرئيسية التى تعـترض مسـيرة التكامل العربى على أى مستوى كان، إنما هي أسباب ومعوقـات داخليـة أساسا(٤٩).

ويترتب على هذا القول الذى نذهب إليه -مع جانب من البـاحثين- نتيجة مهمة مؤداها أنه يصير من المؤكد أيضا أنه بمقدار ما تنجح الـدول العربية -على أى مستوى من مستويات العمل المشترك فيما بينـها- فـي توظيف واستثمار ما يتوافر لديها من إمكانات في اتجاه تعزيز هذا العمـل الجماعى وتدعيمه، بمقدار ما تتاح لها القدرة الحقيقية التى تمكنـها مـن التغلب على العوامل أو المعوقات الخارجية أو العمل علـى تحييدهـا قـدر

المستطاع.

واتساقا مع هذا التصور، فإن حديثنا عن ضرورة إعادة النظر في مبدأ السيادة الوطنية الدول العربية فرادى كمدخل لتعزيز العمل العربي المشترك وإرساء دعائم مشروع قومي عربي جديد، لا يعني بالضرورة -ولا ينبغي أن يفهم منه- أن هذه الدول مطالبة بالتنازل كلية عن سياداتها الوطنية. فتوكيدا على ما انتهينا إليه في السابق، نخلص هنا أيضا إلى أنه لا يوجد ثمة ما يمكن أن يحول دون الإبقاء على مبدأ السيادة الوطنية مع إمكانية التخلى فقط عن قدر من هذه السيادة يسمح بتعظيم المساحة المشتركة للعمل العربى الجماعى. زد على ذلك، أنه يكاد يكون من المستقر في العمل الدولي المعاصر أن الكثير من القيود التى تتقيد بها الدول وتحد من نطاق مباشرتها لبعض مظاهر سياداتها الوطنية، إنما هي قيود اتفاقية بالأساس، بمعنى أن الأصل فيها -أى هذه القيود- أنها تعتبر إعمالا لمبدأ السيادة وليس خروجا عليه.

كذلك، لا يفوتنا أن نؤكد في هذا المقام على أن الحديث عن وجوب تطويع مبدأ السيادة كمدخل رئيسى لوضع أسس نظام إقليمى عربى جديد، لا يعنى بالضرورة وبالحتم تزكية صورة بعينها من صور التنظيم المؤسسى في إطار العلاقات العربية-العربية المعاصرة. فالعبرة، في نهاية الأمر، ليست بالشكل التنظيمى أو المؤسسى الذى تكون عليه صورة هذه العلاقات، بقدر ما هي في مدى فعالية وكفاءة هذا الشكل أو ذاك، بل وفى الإرادة السياسية للدول المعنية.

ولكن، كيف يمكن إحداث نوع من المواءمة أو التوفيق بين اعتبارات الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة عربية على حدة، وبين

في تقديرنا، ثمة مداخل أو اقترابات عديدة يمكن بواسطتها الوصول إلى ذلك، ومنها(٥٠):

فأولا، هناك المدخل الذى يتمثل في ضرورة الإفادة بشكل جدى مما تقدمه النظريات الوظيفية في التكامل الإقليمى من قواعد وإمكانات تتسم في مجملها بالتدرج والواقعية، ناهيك عن محاولة تحييد الاعتبارات ذات الحساسية السياسية العالية إلى حدودها الدنيا.

واتصالا بما سبق، هناك المدخل المتمثل في ضرورة الاهتمام بإقامة المشروعات العربية العامة والتوسع فيها قدر المستطاع، مع الحرص على وجوب أن يمتد نشاطها ليشمل النطاق الجغرافى للدول العربى عموما.

والراجح، في نظرنا، أن إقامة مثل هذه المشروعات الدولية المشتركة في النطاق العربى والتوسع فيها، لا يمثل فقط استجابة لأحد الاتجاهات السائدة في عالمنا المعاصر والذى أضحت فيه هذه المشروعات المشتركة تضطلع بدور رئيسى في إدارة العلاقات الدولية، وإنما سيؤدى ذلك -أي إقامة مثل هذه المشروعات- إلى تحقيق هدفين كبيرين فيما يتعلق بتعزيز العمل العربى المشترك من غير الاصطدام مباشرة بمبدأ السيادة الوطنية.

أما الهدف الأول، فيتمثل في هدف تحقيق "الوحدة من خلال التنوع". فالدول العربية تستطيع -إن صح لديها العزم وصدقت إرادتها السياسية- أن تخطو بخطوات حثيثة في اتجاه العمل الجماعى من خلال الأخذ بنظام تقسيم العمل وتوزيع الأدوار فيما بينها، وذلك بصرف النظر

عن الشكل الدستورى أو الإطار المؤسسى الذى يمكن أن يجمع بينها.

وأما الهدف الثانى، فتتمثل في خلق مصلحة أو مصالح مشتركة تحرص كل دولة عربية -وحتى انطلاقا من الاعتبارات الوطنية أو القطرية الضيقة- على المحافظة عليها وتنميتها. والحق، أنه بمقدار ما تشعر حكومات الدول العربية، بل وبمقدار ما تلمس الشعوب العربية في أقطارها المختلفة - بأن ثمة فائدة حقيقية تعود عليها في النهاية من وراء هذا المشروع العربى المشترك أو ذاك، بمقدار ما تكون هناك رغبة قوية في التحمس له والدفاع عنه، ومن غير الوقوف كثيرا أمام اعتبارات السيادة الوطنية الضيقة.

غاية القول، إذن، وفى ضوء ما تقدم، أن المدخل السياسي المتمثل أساسا في ضرورة تطويع مبدأ السيادة الوطنية هو الذى يجب النظر إليه - بحسب رأينا- باعتباره المدخل الحقيقى لتعزيز العمل العربى المشترك وإرساء دعائم مشروع قومى جديد.

والواقع، أنه مما يعزز من هذا الاستنتاج حقيقة أنه لا سيادة فعلية ولا استقلالا حقيقيا ولا تنمية ناجحة إلا في إطار الوطن العربى الواحد. وبعبارة أخرى، وكما خلص بعض الباحثين وبحق، فإن الحاجة الملحة الآن لتطويع مبدأ لسيادة الوطنية في النطاق العربى، صارت تجد سندا قويا لها في حقيقة أن أغلب الدول العربية ما تزال إلى اليوم "أضعف من أن تجازف وتقدر على دخول عرين السياسة الدولية منفردة، ولأن معظم هذه الدول -وربما جميعها- مهددة الآن في هويتها وتماسكها الاجتماعى، بل إن بعضها مهدد في كيانه"(٥١).

المداخلات..والمناقشات

أ.د.نجوى الفوال

بداية، أود أن اشكر أ.د.نازلى معوض أحمد مدير المركـــز علـــى دعوتها الكريمة لى. كما أود أن أوضح أيضا أن تخصصـــى هـــو النظـــام الأفريقي وليس النظام الإقليمى العربي. لذلك... اسمحوا لى واطلب المعذرة مقدماً إذا كانت ملاحظاتى عامة وغير متخصصة.

لا شك فى أن هذه البادرة من جانب مركـــز البحـــوث والدراســـات السياسية تجئ فى وقتها تماماً حيث إن الدول العربية تحاول جـادة الآن أن تتحسس طريقها لإيجاد الآليات المناسبة للتعامل مـــع قضاياهـــا الراهنـــة. ولذلك، فإننى اشكر أيضاً د.أحمد الرشيدى على هذه الورقة المتميزة التـــى تقدم بها والتى اصطبغت فى الحقيقة بالتحليل المنطقى المتميز، فهى تنطلق من تحديد الإقليم، ثم تحاول بيان الأسباب التى دعت إلى هذا الطرح والتـــى تفرض واقع النظام العربي ومستقبله مرة أخرى.

ففيما يتعلق بالجزء الأول الخاص بالوسائل والآليات المتعلقة بكيفية النهوض بالعمل العربي المشترك، ود.أحمد الرشيدى تناولها من مدخليـــن: أحدهما قانونى والآخر سياسى. وأنا أود أن أركز هنا على أهمية المدخـــل الشعبى وإن كنت أشير فى شأنه إلى المدخل الثقافى لضرورته لإبقاء صورة إسرائيل كدولة معتدية فى الذاكرة وفى الضمير العربي الجمـــاعى، ولـــدى الشباب خاصة. فإسرائيل هى العدو المصيرى والإستراتيجى بالنسبة لنـــا، وهى حقيقة يجب أن يعيها الجيل الحالى من الشباب الذى ســـيتولى قيـــادة

الأمة مستقبلاً. إن أهمية هذا المدخل الثقافى تبدو ضرورية للغاية إذا عرفنا أن العشرين سنة الماضية التى شهدت إقامة علاقات عربية رسـمية مـع إسرائيل قد طمست هذه الحقيقة، بحيث أضحى شبابنا لم يعد يميز كثيراً بين من هو العدو ومن هو الصديق. لكل ذلك، فأنا أشدد بقوة على أهمية الـدور الذى يضطلع به الإعلام المصرى والإعلام العربي عامة فى هذا الخصوص.

أ.د.محمد سعد أبو عامود

بداية أوجه شكرى لمركز البحوث والدراسات السياسية على دعوتى لحضور هذه الندوة، ويسعدنى أن أكون معكم الآن.

الحقيقة، أننى أهنى أخى د.أحمد الرشيدى على هذه الورقـة التـى سعدت بها كثيراً وأنا اقرأها خلال اليومين الماضيين. واسمحوا لى أن أبـدأ بالإشارة إلى أن ما ذهب إليه د.أحمد الرشيدى بشأن تعريف النظام الإقليمى العربي يشتمل على ثلاثة عناصر هى: العنصر الأول، ويتعلق بإعادة بنـاء منظور العلاقات الرسمية والشعبية فيما بين الدول العربية. العنصر الثـانى، ويتعلق بكيفية الوصول إلى صيغة للتوازن بين المصالح القوميـة العليـا والمصالح الوطنية القطرية. أما العنصر الثالث، فيتعلق بالروابط والمقومات القائمة بين العرب.

هذه العناصر قد نتفق بشأنها مع الباحث، ولكن فى مداخلتى أود أن اركز على الفرضية الخاصة بإعادة بناء العلاقات الشعبية حيث إنها تشكل مدخـلاً مـهماً لإعادة بناء العلاقات الرسمية. لذلك، فنحن فى حاجة إلى شبكة مصـالح قويـة بيـن أبناء الشعوب العربية وخاصة العلماء والمفكرين ورجال الأعمـال والشـباب. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تقوم بدور مهم فى هذا المجال.

الجزئية الأخرى التى أشار إليها د.الرشيدى تتعلق بمسألة التـوازن بين المصالح القومية والمصالح النظرية. وهذه مسألة حساسـة وخطـيرة للغاية، والبحث الأمنى والتعمق فى سبيل تحقيق هذا التـوازن ضـرورى، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والصناعية.

نقطة أخرى أشار إليها د.أحمد الرشيدى تتعلق بالثوابت التى ينطلق منها المشروع القومى العربي. طبعاً اللغة العربية كعامل موحد بين العـرب أمر لا خلاف عليه. أما عن دور الدين الإسلامي، فأنا اتفق مـع البـاحث، ولكن توجد فى الوطن العربي آراء أخرى لا ينبغى إغفالها، وهـى تطـرح سؤالاً مهماً: هل الإسلام بالضرورة عامل محفز للمشروع القومى العربـي ويدفع به إلى الأمام؟ باعتقادى، أن الإسلام كثقافة يعد مكوناً أساسيا للثقافة العربية، ولا يمكن تجاهل دوره، وهو مدخل مهم للعمل العربي المشـترك. كما أن للإسلام عمقاً إستراتيجيا يمكن أن يستفيد منه العرب، ذلك أن فضاء العالم الإسلامي يتيح لنا فرصاً مواتية مهمة.

وبهذه المناسبة، أنا اتفق مع د.أحمد الرشيدى فيما ذهب إليه بشأن أن العامل الجغرافى يحتاج إلى قراءة جديدة، حيث إننا بحاجة إلـى خلـق روابط مصلحية فيما بين الدول العربية وكذلك روابط مع الدوائر الأخـرى كالدائرة الأفريقية والدائرة الأسيوية.

د.محمد السعيد إدريس

اشكر أ.د.نازلى معوض أحمد على دعوتها لى لحضور هذه النـدوة القيمة.. وأهنئ أخى د.أحمد الرشيدى ومركز البحوث والدراسات السياسـية على اختيارهما لهذا الموضوع المهم الذى يجئ فى ظروف بالغة الخطـورة والصعوبة فى وطننا العربي.

لا شك عندى فى أن الأحداث الأخيرة على الساحة الفلسطينية، إنما تعيد الاعتبار للمشروع القومى العربي والهوية العربية. أنا اعتبر أن هذه الندوة مهمة لاعادة الوعى المفقود لدى شبابنا. ولعل المثال بالغ الدلالة على ذلك هو ما حاول الطفل المصرى أحمد شعراوى الذى هزه مقتل شقيقه الطفل الفلسطينى محمد الدرة، فحاول الذهاب إلى الأراضي الفلسطينية لينضم إلى كتائب المجاهدين ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم على الشعب الفلسطينى... لعل هذه المسألة أبلغ دليل على عودة الوعى إلى العقل المصرى والعربى عموماً تجاه قضايانا الراهنة.

والحقيقة... أن ما قالته د.نجوى الفوال عن التنشئة الثقافية أمر مطلوب جداً الآن. تمتاز الورقة –من جهة أخرى- بأنها لم تحاول الخوض فى التفاصيل الخاصة بالعلاقات العربية بشأن ماهية مشروعات التكامل العربي. كما تمتاز بأنها لم تحاول استبعاد فكرة الدولة النظرية، بل على العكس اعترفت بالخصوصيات الوطنية هنا وهناك. وأنا اتفق مع ذلك تماماً، ولكن يبقى السؤال: كيف يمكن التعامل مع مفردات قومية فى ظل دول قطرية متصارعة؟ وكيف يمكن التعامل مع مخرجات النظام السياسى النظرى لتحييد تأثيراتها السلبية بما يدعم العمل الوحدوى العربي؟

نقطة أخرى أود الإشارة إليها هنا، تتعلق بشكل العلاقة بين التنظيمات فوق القومية المطروحة حاليا كالمشروع المتوسطى والمشروع الشرق أوسطى. د.أحمد عالج هذا الموضوع بأسلوب مختلف أو غير متسق، ففى الجزء الأول من ورقته يقول إنه ليس هناك تعارض بين المشروع القومى العربي والمشروعات المذكورة(فى متن الورقة)، لكنه يعود (فى موضع آخر) ويقول أن هذه المشروعات تمثل تحديات للنظام

العربي. والسؤال: كيف يمكن الثقة فى إمكانية التعـايش بين المشـروع العربي وهذه المشروعات، إذا لم يتسن للعرب التفاعل معها بشكل إجمالي؟

النقطة الأخيرة، وتتعلق بالتكامل العربي. الورقة فى بدايتها تحدثت عن التكامل دون الخوض فى الأدبيات ذات الصلـة. والحقيقـة، أن هـذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث لبيان أى مستوى مـن مستويات هـذا التكامل يناسبنا: هل على مستوى السياسات العليا، أم على مستوى السياسـات الدنيا؟ وهنا، أؤكد على أن الإرادة السياسية ضرورية لأى شكل من أشـكال التكامل. فبدونها لا نستطيع قطع أى خطوة تذكر فى أى مشروع تكاملى.

أ.د.نازلى معوض أحمد

الحقيقة، د.محمد السعيد إدريس لفت نظرى إلى شئ جديد تمامـاً، وهو دور الإعلام العالمى فى إلقاء المزيد من الغيوم على المذابـح التـى تجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة... ولا شك فى أن ذلـك يعـبر عـن تطور نوعى جديد للرأى العام العالمى تجاه القضية الفلسطينية. كما اشـكر د.محمد السعيد أيضاً على توضيحه للمثال الخاص بحالة الطفـل المصـرى أحمد شعراوى الذى يدلل بوضوح على أن شيئاً جديداً أخذ يتبلور فى العقـل الجماعى الشعبى المصرى والعربى.

أ.د.حسن نافعة

بداية، احب أن أشير إلى حقيقة مهمة وهى أنـه فـى الانتفاضـة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، كان موقف الرأى العام العالمى بشأنها اكثر تجاوباً مما هو عليه فى الانتفاضة الحالية. ففى الانتفاضة الأولـى، مثـلاً، كان هناك عدد من كبار الكتاب السياسيين سـواء فـى الصحافـة أو فـى

التليفزيون انشغلوا بالموضوع وبعضهم أجرى حوارات عديدة ومطولة بشأنه لكن فى الانتفاضة الحالية، فى تقديرى أن الإعلام الغربى كان منحازاً لصالح إسرائيل، ولعل حالة محطة C.N.N دليل واضح على ذلك. ونتيجة لذلك، فإن كمية المعلومات التى توافرت عن الانتفاضة الحالية أقل بكثير من سابقتها. ومن ثم، فأنا اتفق مع ما قيل من أن التعبئة الحقيقية حصلت بفضل دور الإعلام العربي أولاً.

أ.د.نجوى الفوال

مهم جداً أن نتذكر هنا أيضاً حقيقة أن الإعلام العربي الذى بث أخبار الانتفاضة الفلسطينية الحالية وأتاح المعلومات بشأنها كان إعلاماً حراً وغير خاضع للحكومات العربية. وكما تفضل د.حسن نافعة، فإن الإعلام الغربى إعلام متحيز جداً لصالح إسرائيل. ومن ينظر إلى غلاف مجلة النيوزويك (العدد الأخير)، يجد أنه يصور الفلسطينيين على انهم هم الذين يضربون الإسرائيليين. ولذلك، فإنه بات من المحتم أن يصل صوت الإعلام العربي إلى العالم الخارجى حتى يسمعه الآخرون.

أ.د. كمال المنوفى

لابد وان نأخذ بعين الاعتبار -ونحن نتحدث فى موضوع إحياء النظام العربي وتفعيله- ما يسمى بالهويات العربية الفرعية، وإلى أى حد يمكن أن تمثل تهديداً أو خطراً على الهوية العربية القومية التى يجسدها هذا المشروع. أنا فى ذهنى فى هذا الشأن الهوية الخليجية أو ما يقال عن الهوية الخليجية والشخصية الخليجية، وما يعنيه ذلك من دلالات وتداعيات. كما أن هناك المثال الخاص بموقف القوى الإسلامية التى يرفض بعضها الفكرة القومية العربية، وتشكك بشكل كامل فيما يسمى بالانتماء العربي

والمشروع القومى العربي. وبطبيعة الحال، هذه القوى لا يمكن أن نغفل دورها لأنها موجودة فى الشارع ولها تأثيرها الفعال. نقطة أخرى أثيرها هنا أيضاً، وتتعلق بغياب الإرادة السياسية، يجب أن نبحث عن السبب. لماذا لا توجد إرادة سياسية عربية موحدة؟ هل يرجع ذلك إلى طبيعة تكوين النخب الحاكمة فى الوطن العربي وأسلوب وصولها إلى الحكم، بما يعنى أنه لو تغير هذا الأسلوب يمكن أن يختلف الأمر؟

أ.د.نازلى معوض

أضيف إلى الهويات الفرعية الموجودة والتى ذكرت، هوية أخرى هى الهوية المغاربية. وهذه الهوية تقوم الآن كرأس جسر طبيعى يربط بين العروبة والأوروبية، كما تقوم كحلقة وصل بين الوطن العربي والعالم الأوروبي- المتوسطى. وفى اعتقادى، لابد من استثمار هذه الهوية المغاربية بكامل مقوماتها للوصول إلى التجمع المتوسطى الذى هو المعبر الحقيقى إلى المشروع الشرق الأوسطى. أما فيما يتعلق بما ذكره أ.د.كمال المنوفى بشأن النخب الحاكمة، فما أراه هو أن هذه النخب ليس من مصلحتها التنازل عن المكتسبات الضخمة التى تحققت لها، ومن ثم فإن ذلك يجب أن يكون محل اعتبار ونحن نتحدث عن تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك بهدف إعادة بعض النظام الإقليمى العربي وتفعيله.

أ.د.حسن نافعة

د.كمال المنوفى أثار نقطتين مهمتين. قضية الهوية فى رأيى مهمة للغاية بالنسبة لإمكانية بلورة مشروع عربى سواء قومى أو تكاملى. والحقيقة، أن هناك هويات أخرى عديدة على المستوى العربي: الهوية الخليجية، الهوية المغاربية، هوية مصرية-سودانية.... كما توجد هويات

أصغر كالفرعونية فى مصر مثلا، والتى يتردد الحديث عنها من حين إلـــى آخر وخاصة فى أوقات الأزمات، كما حدث أيام الســـادات عندمـــا أثارهـــا توفيق الحكيم. لكن وجود هذه الهويات الفرعية لا ينفى الهوية القومية.

القضية الأولى المهمة التى أثيرت تتعلق بموضوع تداول الســـلطة ومسألة غياب الإرادة السياسية. أتصور أن المشكلة الحقيقية التى تواجـــهنا هنا تكمن فى عدم وجود مؤسسات تستطيع تحمل عبء المشروع القومـــى العربي المطروح. كما أننا لسنا متأكدين من وزن هذا المشروع العربي لدى الجماهير العربية.

أ.د.عبد المجيد فراج

يهمنى هنا أن أؤكد على حقيقة أساسية مفادها أنه ليس بالتكامل أو بالسوق العربية المشتركة تتحقق المصالح القومية العربية العليا. المهم فى اعتقادى هو أن ننتج لكى ننافس العالم الخارجى... ننتج أولا على المستوى الداخلى ونكمل بعضنا البعض، ثم بعد ذلك نتطلع إلى التصدير.

ثم أنا فى الحقيقة أود أن نخرج بشئ يؤدى إلى شئ. وأرى أنه من المهم ألا تكون طموحاتنا أكبر من إمكاناتنا حيث إن من شأن ذلك أن يرتـب آثارا سلبية جديدة تضاف إلى رصيدنا السابق من هذه الســلبيات. ومعنـــى ذلك، أن أى بحث حقيقى فى سبيل إحياء المشروع القومى العربى، يتعيـــن أن يركز على حدود الإمكانات المتاحة لنا. زد على ذلك أن التركـــيز علـــى المدخلين القانونى والسياسى ليس كافيا.

أما عن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالواقع الراهن لا يبشر بأمل كبير حيث إن النخب الحاكمة هى التى تهيمن على مقاليد الأمور فـــى

البلاد العربية وهى التى تمسك بزمام الأمور، بل وتتحكم فى أرزاق النـــاس وقوتهم.

د.محمد سعد أبو عامود

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتحديات الذى عرضـت لـه الورقــة، باعتقادى أن التحديات هنا كثيرة وبعضها لم يذكره د.أحمد الرشيدى. فهناك مثلا قضية الأقليات وقضية حقوق الإنسان وهما قضيتان تفتحان الباب أمام احتمالات التدخل الأجنبى تحت ستار الاعتبـــارات الإنســانية. وموضــوع الاضطهاد الدينى يوجد على جدول أعمال الولايات المتحدة، وهـــو يشــمل العديد من الدول العربية. وقضية حقوق الإنسان أضحت من قضايا الأمـــن للدولة العربية القطرية، ويمكن أن تكون أحد المداخل التى تخفف من حجـم الضغوط التى تواجهها الدول العربية.

التحديات على المستوى الإقليمى أيضا خطيرة. وهناك جزئية مهمة أحب أن أشير إليها وتتفق مع ما ذكره د.أحمد الرشيدى وأعنى بها الــوزن الثقافى والهوية الثقافية لأى مشروع حضارى. ومهم جدا أن تكون محـــل اعتبار من جانب المهتمين بالعمل العربي القومى. كما احب أن أشير أيضــا إلى المسألة الخاصة بالتوازنات الإقليمية. ففى اعتقادى أن أى دولة عربيــة لا تستطيع الهروب من الإطار العربي بأى شكل من الأشكال ومؤدى ذلـــك، أنه إذا أرادت الدول العربية أن تدخل فى مشروعات إقليمية، فعليها أن تقيم نظامها الإقليمى الخاص بها هى أولا. وبـــهذه المناســبة، فــإن موضـــوع الدولة-القائد أو الدولة المؤثرة صعب الحديث عنه الآن حيث لا توجد دولة عربية تستطيع بمفردها القيام بهذا الدور، كما لا يوجد إجماع عربى علـــى اضطلاع دولة عربية بذاتها بهذا الدور. لذلك، أنا أطـــرح صيغــة الــدور

التكاملي.

د.محمد السعيد إدريس

لدى بعض الملاحظات فيما يتعلق بالمحور الخاص بالمعوقات، فبداية اعتقد أن قضية الوحدة العربية تأتى فى الأولوية تماما بالنسبة لخصوصية السلطة فى الدول العربية، وهى مسألة سلبية بحسب رأيى حيث إن فكرة السيادة تمثل أحد المعوقات الأساسية فى هذا الخصوص. ويرتبط بذلك قضية الديمقراطية وعدم تداول السلطة، حيث تظل القيادات الحاكمة أيضا معوقا أساسيا أمام أى إمكانية حقيقية لتعزيز العمل العربي المشترك حتى فى مستواه الأدنى. ومن هنا يتعين علينا أن نظل نبحث فى سبل تطوير هذا العمل العربي المشترك مستفيدين فى ذلك من التجارب الدولية المماثلة فى التكامل الإقليمى كتجربة الاتحاد الأوروبي. وأتمنى على أخى د.أحمد الرشيدى أن يقرأ أدبيات د.عصمت سيف الدولة وخاصة كتابه الذى سماه "طريق الوحدة العربية" حيث إنه سيكون مفيدا فى هذا الخصوص.

أمر أخير أشير إليه فيما يتعلق بالمعوقات ويتصل بمسألة هيكلية النظام العربي فى ذاته ونمط توزيع القوة فى داخله. حيث تثور أسئلة عديدة هنا: من هم أطراف هذا النظام الفاعلون؟ وما هى الدول المحور فيه؟ وما هى القوى المناوئة؟ وهل هو نظام ثنائى القطبية أم نظام متعدد الأقطاب؟...

وفى الختام، أكرر أن الورقة قدمت أشياء كثيرة مفيدة، وفتحت إمكانيات اكبر لمزيد من إعمال الفكر والاجتهاد والمراجعة سواء بالنسبة للقوميين العرب أو لغيرهم.

أ.د.أحمد عبد الونيس

أبدأ بملاحظة خاصة بتحديد المصطلحات. العنوان المقترح للورقة هو إحياء النظام الإقليمى العربى، ثم يأتى المحور الأول ليحدثنا عن المقصود بالمشروع القومى العربى، المحور الثانى: دواعى التفكير فى إحياء هذا المشروع، ثم يتحدث المحور الثالث عن سبل هذا الإحياء. أتصور أن المقصود أساسا من هذه الورقة هو إعادة إحياء أو تطوير أو إصلاح أو تدعيم النظام الإقليمى العربي. ثم إن الحديث عن إحياء المشروع العربي يفترض أن هذا المشروع لم يعد قائما، ويعلم صديقى د.الرشيدى أن هذا المشروع موجود وقائم ولو فى حدوده الدنيا، ويكفى أن أدلل على ذلك بتلك المنظمات العديدة القائمة فى الوقت الحاضر والتى يقوم عليها العمل العربي المشترك منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

وفى عبارة أخرى، إن اصطلاح المشروع القومى العربي كعنوان للورقة لا يتفق مع مضمونها. فالمشروع القومى العربي هو المرادف فى اعتقادى للمشروع الحضارى، وهذا يشمل على شقين: شق موضوعى خاص بالقيم والقواعد والأفكار، وشق إجرائى خاص بالمؤسسات. وإذا كانت الورقة قد أجادت فيما يتعلق بالمدخل المؤسسى للإصلاح على مستوى التكامل العربي سواء على مستوى التنظيم الأم أى جامعة الدول العربية أو على مستوى التنظيمات الفرعية والتخصصية، إلا أنها لم تعط المشروع الحضارى حقه من التحليل خاصة وأن هناك قضايا غاية فى الأهمية تثور فى هذا الشأن منذ انهيار دولة الخلافة العثمانية، مثلا: الخلاف لدى البعض بين العروبة والإسلام، موقف بعض العرب غير المسلمين من علاقة الإسلام بالعروبة،.....الخ. وهنا أنا اتفق مع د.محمد سعد أبو عامود فى أن البعد

الثقافى الخاص بالهوية مهم جدا حيث إنه هو الذى يمثل العقبة الكبرى.

د.محمد السعيد إدريس

اتفق مع ما ذكره د.أحمد عبد الونيس، وإن كنت أضيف أن مسألة العروبة والإسلام تم تقدم كبير بشأنها على مستوى المؤسسات الشعبية وبعيدا عن الصراع الفكرى. وهناك مؤسستان تعملان فى هذا الإطار: مؤسسة المؤتمر القومى العربي وهى مؤسسة شعبية اختيارية، ومؤسسة المؤتمر القومى الإسلامي الذى يجمع فى إطاره بين قوميين وإسلاميين. ويقوم العمل المشترك لهاتين المؤسستين على مبدأ أساسى مؤداه: علينا أن ننطلق مما نتفق عليه وليعذر كل منا الآخر فيما نختلف بشأنه. ومن هذا المنطلق، اتفق على تجاوز الكثير من القضايا ذات الحساسية المتعلقة بالخبرات الماضية.

أ.د.بهجت قرنى

أنا سجلت بعض الملاحظات. وحتى لا أكرر ما قيل، سأبدأ بالموضوع الخاص بالعلاقة بين الإسلام والعروبة. نحن لا نستطيع فى دقائق معدودات أن نعطى هذا الموضوع حقه من التحليل والاجتهاد فهذا يحتاج إلى وقت اكبر لمناقشته.

بعد هذه الملاحظة العامة، أود أن أهنئ د.أحمد الرشيدى، حيث أنه قد استطاع فى صفحات قليلة أن يعالج موضوعات حساسة وحاول أن يجتهد برأيه فى العديد من النقاط الخلافية التى تثيرها. وأعتقد أن هذه شجاعة عملية أحييه عليها، حتى ولو اخطأ، فقد اجتهد. وأعتقد أن هذا الموضوع هو موضوع الساعة اليوم وسيبقى كذلك خلال المستقبل

المنظور. ومن المهم بالنسبة لمركز البحوث والدراسات السياسية أن يحاول التعريف بورقة د.أحمد، ويمكنه أن يتخذ هذه الورقة أساسا لمشروع بحثى اكبر ومتكامل وخاصة من النواحى الثقافية والقانونية والاقتصادية.

أنا أيضا أقدر استخدام المنهج القانونى الذى جاء مميزا بالسلاسة والوضوح، وإن كنت أتمنى لو حاولت الورقة أن تربط المفاهيم بالحقائق والمؤشرات. أعود إلى موضوع الهوية، سأركز هنا على عدد من النقاط: بداية يجب استقراء التاريخ لعمل كشف حساب: ما هى التجارب الوحدوية التى جرت؟ لماذا نجح بعضها؟ ولماذا أخفق البعض الآخر؟ وما هى حدود النجاح والإخفاق؟ لو قدر لنا أن نقوم بذلك أنا متأكد أننا سنصل إلى تقويم موضوعى لواقعنا. سنكتشف مثلا تلك المفارقة الهائلة بين القول والفعل، بين المنطوق به والمسكوت عنه.وهنا يأتى دور الثقافة السياسية فى وطننا العربي.

صديقنا د.كمال المنوفى له دراسات مهمة عن الثقافة السياسية هذه، وهذه الدراسات يجب أن يستفاد منها. كذلك، فإن ما أشار إليه د.الرشيدى بشأن دور الوظيفة العامة العربية، مهم جدا. ويتعين علينا كباحثين أن نجتهد للارتقاء بهذه الوظيفة ومستوى أدائها.

ملاحظة أخرى، خاصة بفكرة الوظيفية كمدخل للعمل العربي المشترك. هذا مهم جدا أيضا، والتجارب الدولية تؤكد على ذلك. والوظيفية هى التى تسمح بالتركيز على المشكلات المشتركة، وهى التى تحاول أن تعمم الفائدة على الجميع. واعتقد أن لدينا -نحن العرب- موضوعات عديدة يمكن معالجتها من خلال هذا الاقتراب الوظيفى: المياه، الكهرباء،....

أ.د.مصطفى علوى

أبدأ بتسجيل ملاحظة أولية مهمة، وهى أن الموضـــوع المطـروح أمامنا موضوع كبير، ويصعب تناوله من جوانبه المختلفة من خلال ورقـــة واحدة. لذلك، فأنا اعتبر أن الورقة تصلح كإطار عـــام لـــهذا الموضـــوع. ملاحظة أخرى، خاصة بالتوقيت، ماذا لو قدمت هذه الورقة لاحقـــا وبعـد انتهاء أعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ، هل كان من شأن ذلك أن يبـــادر د.أحمد إلى إعادة النظر فى مضمون ورقته. مثلا، هنـاك كلام الآن عن عزم المؤتمر على إعادة النظر فى نظام اجتماعات القمة بحيـــث تكـــون بشـــكل دورى.

إذا تصفحنا الورقة ربما نجد أن الجزء الأخير منها هو الذى يمكـــن أن يعد إسهاما حقيقيا ويقدم جديدا، حيث إن الحديث عن التحديـــات ليـــس جديدا وهى لا تواجه الدول العربية وحدها وإنما الدول كافة. وأنا أتمنى عند تنقيح الورقة أن يتم التركيز على الجزء الثالث أو الأخير.

واسمحوا لى أن أشير هنا إلى أن الحديث عن أى مشروع قومـــى عربى يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة استيعاب القـــوى الاجتماعيـــة والسياسية العربية كافة ودون استبعاد أى منها لأن أحـــد أســـباب إخفـــاق المشروع القومى العربي حتى الآن هو محاولتـــه اســـتبعاد القـــوى غـــير القومية. كما يجب فى هذا الخصوص -وهذا ما أكدت عليه الورقة بحـــق- الاعتراف بالدولة القطرية كأساس للعمل المشترك. المبدأ الثالث، وأســـميه مبدأ عدم الشمول بالنسبة للأطراف المكونة للمشروع أو بالنسبة للقضايا أو الموضوعات التى يعنى بها. ولذلك، فليس ثمة ما يمنع من وجود اكثر مـــن مشروع عربى فى آن واحد. وبالنسبة إلى القضايا مـــن المـــهم أن تكـــون

الأولويات واضحة. والمبدأ الرابع فى هذا الخصوص، هو مبدأ التدرجيـــة. واعتقد أن التجارب الدولية الإقليمية الناجحة فى العالم أخذت بمبدأ التـــدرج والواقعية. وهذا يتضح ولا شك إذا قارنا بيـــن تجـارب التكــامل العربـي وتجارب التكامل الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

اختتم حديثى فأقول إنه من المهم للغاية أن نراعى فى حديثنا عـــن النظام الإقليمى العربي وسبل تعزيزه وتفعيل أدائه ضرورة أن يكون هنـــاك اهتمام بالعلم والتكنولوجيا من خلال مشروعات مشتركة تركز على البحـــث العلمى والتطور التكنولوجى. ويمكن أن يبدأ ذلك بعدد محدود مـــن الـــدول العربية.

أ.د.بهجت قرنى

بالنسبة إلى القوى الإسلامية وغيرهـــا مـــن القـــوى التـــى شـــدد د.مصطفى علوى على ضرورة استيعابها فى النظام الإقليمى العربى، فـــى تقديرى أن المسألة ليست سهلة. فالقول بأن التكامل العربي يجب أن يرتكز على مبادئ معينة منها مبدأ النفعية مؤداه أننا يجب أن نقبل بمبدأ المساومة والتفاوض، فكيف نقول بذلك وفى الوقت ذاته نتحدث عن قوى ترفض هـــذا المبدأ بشدة انطلاقا من أسس عقائدية. لذلك، فيتعين ابتداء أن نرسى قواعد ثابتة لأسلوب التعامل بين بعضنا البعض. وهنا أعود ثانية إلى التوكيد علـــى ضرورة استقراء التاريخ، الأحزاب الشيوعية الأوروبية التى رفضت مبـــدأ التكامل الأوروبي أو الأمر عادت وقبلت به بعد انتهاء الحرب الباردة.

أ.د.عبد المجيد فراج

أنا فى الحقيقة لست مرتاحا لمسألة الدولة القائد. فأولا، مـــا هـــى

المؤشرات التى على أساسها نقول أن هذه دولة قائد. ليس مهما فى نظرى من تكون من الدول العربية دولة قائد. المهم عندى أن تتفوق دولة عربيـــة واحدة أو اكثر ماديا واقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا. وفى تصورى أن افضل طريقة لقياس دور وثقل دولة ما (قائد) هى فى قياس قيمتها عند غيابها.

د.أحمد الرشيدى

فى الحقيقة، أنا اشكر جميع أساتذتى وزملائى من السادة الحضـــور على ملاحظاتهم القيمة، واعتقد أن الورقة بذلك تكون قــد حققــت هدفــها بإثارة هذه الحوارات الواسعة حول سبل إحياء المشروع القومى العربــي أو أن شئنا الدقة حول سبل تفعيل أداء النظام الإقليمى العربي.

وأستأذن حضراتكم للتعقيب على بعض النقـــاط التـــى وردت فـــى ملاحظاتكم:

أولا، اتفق مع ما قيل بشأن حقيقة أن شبكة المصالح فيمـــا بيـــن العرب تشكل إحدى القضايا المهمة والمدخل لأى عمل عربى مشترك. وهذه المصالح يمكن أن تتحقق من خلال أشكال عدة: المنظمات غير الحكوميـــة، الرأى العام العربى،... كما أننى اتفق مع ما قيل بشأن افتقـــاد الثقـــة فـــى العديد من مؤسسات المجتمع المدنى فى وطننا العربي.

والحقيقة، أننى فى تناولى لهذا الموضوع حتى خارج نطـــاق هـــذا الحوار اعتبر أن ثمة ثوابت ثلاثة لابد وان تؤخذ بعين الاعتبار، وهى: أولا، لا ينبغى بحال استعداء الخارج الأجنبى على الداخل الوطنى تحت أى مسوغ كان. العمل الوطنى فى رأيى يجب أن ينطلق من الداخل وليس من الخـارج، ويجب أن يجد لنفسه الدعم والتأييد من الداخل وليس من الخـــارج. ثانيـــا،

مسألة التوازن بين القومى والوطنى ما تزال مسألة حساسة وصعبة. فلا يزال البعض منا يتحدث عن الدولة العربية حديثة العهد بالاستقلال، وبالتالى تحتاج إلى التمسك بسيادتها وتحرص على مباشرة مختلف مظاهر هذه السيادة: مقعد فى المنظمات الدولية، بنك مركزى، جنسية، علم، نشيد وطنى، شركة طيران،... المطلوب إذن هو التعامل بواقعية وبتدرج، وهنا يأتى دورنا نحن كمثقفين وباحثين. وعلينا أن ندرك بيقين أنه لا تعارض أساسيا بين دوائر الانتماءات المختلفة. فهذه الدوائر تتكامل مع بعضها البعض. فالجسد القوى لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كانت كل وحدة من وحداته قوية.

ثانيا، أؤيد صراحة ما قيل بشأن دور الإعلام العربي والمصرى فى تعبئة الرأى العام الوطنى حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة لمناقشة الموقف بالنسبة للانتفاضة الفلسطينية، لدرجة أننى أصبحت على يقين بأن ما حاولت إسرائيل والبعض منا ترسيخه بشأن مقولات السلام والتطبيع ذهب كله أدراج الرياح خلال اقل من أسبوعين من بداية الانتفاضة. وأود هنا أن أشدد على حقيقة أن الكثير من الثغرات التى شابت نظمنا التعليمية خلال السنوات الماضية -وبالذات فيما يتعلق بعلاقتنا بالعدو الإسرائيلى- تحتاج إلى مراجعة مضمونية. إن الأجيال الجديدة من شبابنا وأولادنا يجب أن يدركوا تماما أن إسرائيل هى العدو؟ كانت وما تزال وستظل، وأن صراعنا معها صراع حضارى ممتد لا يحسمه اتفاق واحد أو أكثر "للسلام".

ثالثا، أعود ثانية إلى مسألة التوازن بين القومى والوطنى. أنا شخصيا لا أجد حرجا فى استمرار الدولة الوطنية. وأزيد على ذلك، أنا لا

أرى من المصلحة أن تنهار الدولة الوطنية هذه. نحن مع الدولة الوطنية القوية، لأنها هى الرباط الذى يجمعنا بل ويحمينا ولو حتى ضد استغلال بعضنا لبعض. الدولة الوطنية هى العقد الاجتماعى الذى يجب أن يبقى ويستمر لا ليختفى ويتلاشى. المجتمع المدنى مطلوب، ولكن ليس على النحو الذى يتخيله البعض منا كمجتمع يكون بمثابة الدولة داخل الدولة، أو كمجتمع يعيش عالة على الخارج.

رابعا، اتفق مع ما ذكره أخى د.أحمد عبد الونيس من أن قضية العلاقة بين الإسلام والعروبة هى قضية مفتعلة إلى حد بعيد. أنا مثلا مواطن مصرى وعربى من حيث انتمائى ومسلم من حيث معتقدى الدينى. ولا أجد تعارضا فى ذلك. ثم إن العروبة شرفت بالإسلام، تماما كما أن الإسلام عز وقويت شوكته بالعروبة.

واكتفى بهذا القدر، وأكرر شكرى لحضراتكم جميعا، وأشكر أستاذتى أ.د.نازلى معوض أحمد على تشريفى بإعداد هذه الورقة التى يسعدنى كثيرا أنها حازت على رضاكم، وبالله التوفيق.

أ.د.نازلى معوض أحمد

أشكركم على هذا الجهد الكبير، واعتقد أن ما بذلتموه من جهة قراءة هذه الورقة وفى التعقيب عليها هو محل تقدير من جانب المركز. وأتمنى أن يتشرف المركز دوما بمشاركتكم وإسهاماتكم القيمة. واشكر د.أحمد الرشيدى على جهده الرائع.

وإن شاء الله تعالى نلتقى فى مناسبات علمية قادمة قريبة. وألف شكر..

هوامش الدراسة

(١) السيد يسن، تجديد المشروع القومى العربـــي: التشـــخيص والتصـــور والاستراتيجية، في، د.نادية محمود مصطفى (محرر)، مصر ومشـــروعات النظام الجديد في المنطقة، القاهرة: مركز البحوث والدراســات السياســية، ١٩٩٧، ص ٥٤.

(٢) راجع مثلاً: د.أحمد عبد الونيس شــتا، د.أحمـــد الرشـــيدى، التكـــامل الإقليمى العربي: مشكلاته ووسائل النهوض به: دراسة تأصيلية في ضـــوء خبرة التنظيم الدولي الأوروبى، مجلة كلية الشـــريعة والقـــانون، جامعـــة الأزهر، العدد السادس، يناير، ١٩٩١، ص ص ١٢-١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢، وأيضاً:

Deutsche, K., Political Community at the International Level, New York: Garden City, 1954, p. 34.

(٤) د.أحمـــد عبـــد الونيـــس، د.أحمـــد الرشـــيدى، مرجـــع ســـابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٦) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(٧) المرجع السابق، ص ص ٣٦-٣٧.

(٨) انظر مثلاً الآيات القرآنية الكريمة أرقام: ١٠٣، ١٠٥ (آل عمـــران)،

٤٨ (المـــائدة)، ١١ (هـــود)، ٩٢ (الأنبيـــــاء)، ٢٩ (الفتـــــح)، ٩ و١٠ (الحجرات).

(٩) راجع مثلاً: د.أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققـــت تاريخيـــاً؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ص ٧ وما بعدها.

(١٠) راجع مثلاً: السيد يسّ، مرجع سابق، ص ٧٤.

(١١) انظر في إشارة إلى هذا المعنى، وعلـــى سـبيل المثـــال: د.أحمـــد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لبناء مشـــروع قومى عربى جديد، في، د.نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجـــع ســـابق، ص ص ٨١–٨٥.

(١٢) د.عبد الله عبد الدايم، الفكر القومى العربى والفكر العـــالمى، مجلـــة شئون عربية، العدد ٨١، مارس ١٩٩٥، ص ٤٢.

(١٣) راجع مثلاً، د.أحمد الرشيدى، تحديـــث مؤسســـات العمـــل العربـــى المشترك، مرجع سابق، ص ٨١.

(١٤) المرجع السابق، ص ص ٨٢ وما بعدها.

(١٥) المرجع السابق، ص ٨٢؛ وأيضاً: د.أحمد ثابت، تجديـــد المشـــروع القومى العربي في الفكر المصرى، في، د.نادية محمود مصطفى (محـــرر)، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ وما بعدها.

(١٦) د.أحمـــد عبـــد الونيـــس، د.أحمـــد الرشـــيدى، مرجـــع ســـــابق، ص ص ٥٠–٥٢.

(١٧) المرجع السابق، ص ص ٥٢–٥٣.

(١٨) راجع على سبيل المثال: د.أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمـــل العربى المشترك...، مرجع سابق، ص ص ٨٢–٨٣.

(١٩) راجع على سبيل المثال فيما يتعلق بالعلاقـــات الاقتصاديـــة العربيـــة عموماً: د.سعيد عبد الخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية: المســـار والمصير، مجلة شئون عربية، العـــدد٨١، مـــارس ١٩٩٥، ص ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢٠) راجع ما سيلى ذكره في هذا البحث تحت عنوان: تحـــدى "الإقليميـــة الجديدة".

(٢١) د.أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك...، مرجع سابق، ص ص٨٢ –٨٤.

(٢٢) راجع مرة أخرى، الجزء الخاص بتحدى "الإقليمية الجديدة" من هـــذا البحث.

(٢٣) انظر على سبيل المثال: د.محمد طلعـــت الغنيمـــى، جامعـــة الـــدول العربية: دراسة قانونية–سياسية، الإسكندرية: منشأة المعــــارف، ١٩٧٤، ص ص ٦ وما بعدها.

(٢٤) راجع مثلاً: د.على محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، فـــي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية: الواقـــع والطمـــوح، بيروت: مطبوعات المركز، ١٩٨٣، ص ص ٤٤–٤٧.

(٢٥) مثلاً: د.أحمد الرشيدى، مبدأ السيادة فـــي ميثـــاق جامعـــة الـــدول العربية...، مجلة شئون عربية، العدد ٧٧، مارس ١٩٩٤، ص ٧٣.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢٧) انظر على سبيل المثال: د.أحمد الرشيدى، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، في، جميل مطـــر ود.علـــي الدين هلال (محرران)، الأمم المتحدة: ضــــرورات الإصــــلاح بعـــد نصـــف قرن: وجهة نظر عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، ١٩٩٦، ص ص ٢١٦ وما بعدها .

(٢٨) المرجع السابق، ص ص ٢١٧–٢١٨.

(٢٩) المرجع السابق ذاته، ص ٢١٨.

(٣٠) المرجع السابق، ص ص ٢٢٤–٢٢٥.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٣٢) راجع وانظر تفاصيل لنفس الباحث، تحديث مؤسسات العمل العربـــي المشترك...، مرجع سابق ص ص ٨٦ وما بعدها.

(٣٣) د.أحمد عبد الونيس، د.أحمد الرشيدى، مرجع ســـابق، ص ص ٦٨ وما بعدها.

(٣٤) د.أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك...، مرجع سابق، ص٨٩.

(٣٥) المرجع سابق، ص ص ٩٠-٩١.

(٣٦) انظر، بصفة عامة، فيما يتعلق بدور دبلوماسية القمة في نطاق العمل العربى المشترك: أحمد الرشيدى، دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية..، مجلة شئون عربية، العدد ١٠، ديسمبر ١٩٨١، ص ص ٦٩ وما بعدها .

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) راجع مثلاً: د.حسن نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، مجلة شئون عربية، العدد ١٣، مارس ١٩٨٢.

(٣٩) د.أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٤٠) المرجع السابق، ص ص ٩٦-٩٧.

(٤١) راجع مثلاً: د.مفيد شهاب، العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية، مجلة شئون عربية، العدد ٢ أبريل ١٩٨١.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) انظر في إشارة إلى ذلك: د.أحمد عبد الونيس شتا، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقه العربى، في، جميل مطر ود.علىّ الدين هلال (محرران)، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص ٢٢.

(٤٤) د.أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك...، مرجع سابق، ص ٩٨

(٤٥) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤٦) المرجع السابق، ص ص ١٠٠-١٠٢.

(٤٧) المرجع السابق ذاته، ص ١٠٣.

(٤٨) راجع على سبيل المثال: د.أحمد عبد الونيس شتا، د.أحمد الرشيدى، مرجع سابق، ص ص ٤٣ وما بعدها.

(٤٩) المرجع السابق، ص ص ٦٢-٦٣.

(٥٠) راجع للباحث، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك...، مرجع سابق، ص ص١٠٤ وما بعدها.

(٥١) جميل مطر، د.علىّ الدين هلال، الجامعة العربية: الحاضر والمستقبل. القاهرة: المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، (كراسات بحثية) ، ١٩٩٢، ص ١٢٤.

المشاركون فى الندوة
(الأسماء مرتبة أبجديا)

١- د.أحمد الرشيدى — أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٢- د.أحمد عبد الونيس — أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٣- د.بهجت قرنى — أستاذ العلوم السياسية – الجامعة الأمريكية.

٤- د.حسن نافعة — رئيس قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٥- د.عبد المجيد فراج — أستاذ الإحصاء المتفرغ – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٦- د.كمال المنوفى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة.

٧- د.محمد السعيد إدريس — رئيس برنامج الدراسات الخليجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الأهرام.

٨- د.محمد سعد أبو عامود — أستاذ العلوم السياسية المساعد – كلية التجارة – جامعة حلوان.

٩- د.مصطفى علوى — وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

١٠- د.نازلى معوض أحمد — مدير مركز البحوث والدراسات السياسية.

١١- د.نجوى الفوال — مستشار ورئيس شعبة بحوث التنمية الاجتماعية ورئيس قسم بحوث الاتصال الجماهيرى – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة ، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية ، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى ، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نازلى معوض أحمد — أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية–السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادراة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٨	العلاقات العربية –الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية–الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظـــام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢–١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى–الآليات–احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف الدين عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٣)	د.على الدين هلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات (ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)